



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة  
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في  
١٥/شعبان/١٤١٣ هجرية الموافق ١٩٩٣/٢/٧ ميلادية.

(العدد ١٥)

(الجلد ٣٠)

#### جدول الأعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد يوسف المبيضين.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد بسام حدادين.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابوتايه.

٤

٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم «١٧٤٧» تاريخ ١٩٩٣/١/٢٧

ملحق من الملحق

## الصفحة

جواباً على السؤال رقم ٢١٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .

## ٤ - الاقتراحات بقوانين:

- ١ - اقتراح بقانون رقم (٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٣١ مقدم من (٤٠) نائباً بشأن عدم جواز مقاطعة او حصار الاردن لأي دولة عربية.
- ٢ - اقتراح بقانون رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ مقدم من (١٩) نائباً بشأن تعديل قانون الانتخاب المعمول به بحيث يكون الاقتراح واجباً وطنياً على كل من تتوفر فيه شروط الناخب القانونية.

## ٥ - الاقتراحات برغبة:

- ١ - اقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٣/١/٣١ مقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد بشأن ان يقوم ديوان المحاسبة بالاشراف المباشر على كافة اموال اتحاد الجمعيات الخيرية الاردنية.

## ٦ - قرارات اللجان:

- ١ - قرار اللجنة الادارية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي.
- ٢ - قرار اللجنة القانونية رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٣/١/٣٠ والمتضمن القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ قانون المعفو العام.
- ٣ - تقرير اللجنة القانونية حول مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون بينها.
- ٤ - تقرير لجنة الشؤون الخارجية وفلسطين والاراضي العربية المحتلة تاريخ ١٩٩٣/١/٢٧ حول موضوع المبعدين الفلسطينيين.

- ٧ - اعلام المجلس باسماء الراغبين في الانتساب الى لجنة متابعة التعيينات في الوزارات والدوائر الحكومية وشركات القطاع العام.

## ٨ - ما يجيد من اعمال.

## ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

٥١

٥١

## مجلس النواب

## محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من مساء يوم (الأحد) الموافق ١٥/شعبان/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٣/٢/٧ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: حمزه منصور، كامل العمري، عبد الله زريقات.

وتغيب بمعدلة من الاعضاء السادة: زياد الشويخ، يوسف مبيضين، د. نايف أبو تايه، بسام حدادين.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء: السيد يعقوب قرش.

## وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكِر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد فوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية.
- ٥ - معالي الدكتور عبد الله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

٦ - معالي السيد يتال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

٩ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

١٠ - معالي السيد عبد الكريم الكباري: وزير العمل.

١١ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١٢ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١٣ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٤ - معالي السيد جمال حذيفة الخريشا: وزير دولة.

١٥ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٦ - معالي المهندس علي ابو الراهب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

١٨ - معالي الدكتور عبد الرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٩ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

٢٠ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٢١ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

هكذا من الأهل

٤ مجلس النواب

٢٢ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.  
٢٣ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التمرين.  
٢٤ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.  
٢٥ - معالي الدكتور فايز الحصاصنة: وزير الزراعة.  
٢٦ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.  
النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.  
السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.  
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.  
الجميع: نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته.

السيد الامين العام:  
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.  
أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.  
ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد يوسف المبيضين.  
ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد بسام حدادين.  
د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابوتايه.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب المحترمون؟  
الجميع: موافقون.  
السيد الامين العام:  
٣ - الردود على الاسئلة:  
١. كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم ١٧٤٧/١٠٢٧ تاريخ ١٩٩٣/١/٢٧ جواباً على السؤال رقم ٢١ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب  
الرقم ١٤١/١٦/١٦/٣  
التاريخ ١٤١٣/٦/١٨  
الموافق ١٩٩٣/١/١١

معالي وزير التنمية الاجتماعية  
ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٣/١/٣، والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.  
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،،

رئيس مجلس النواب  
الدكتور عبد اللطيف عرييات

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي رئيس مجلس النواب المحترم  
سؤال: موجه الى معالي وزير التنمية الاجتماعية المحترم.  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويعد،

٥ محضر الجلسة الخامسة عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة في ١٩٩٣/٢/٧

أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير التنمية الاجتماعية واجابني عليه خطياً خلال المدة المقررة.

السؤال: على ضوء زيادةخصصات صندوق المعونة الوطنية في موازنة عام ١٩٩٣م، فهل ستعملون على رفع سقف المعونة الشهرية المتكررة مراعاة لارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة الأخرى؟ وهل ستعملون الابن البالغ الاعزب في حكم المعدوم؟  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٥/رجب/١٤١٣هـ  
١٩٩٢/١٢/٢٩م

د. احمد الكوفحي/نائب اريد

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة التنمية الاجتماعية

عمان

الرقم ش م/١٧٤٧  
التاريخ ١٤١٣/٨/٤هـ

الموافق ١٩٩٣/١/٢٧م

معالي رئيس مجلس النواب  
السلام عليكم ورحمة الله،،،،

اشير الى كتاب معاليكم رقم ١٤١/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/١/١١ ومرفقه السؤال رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٣/١/٣ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

ارجو ان ارفق طياً الرد على السؤال المكون من شقين وصورة عن قرار مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية رقم ١٩٩٣/١/٣م

بشأن كيفية توزيع المعونة النقدية المتكررة بعد رفع سقف المعونة الى خمسين ديناراً شهرياً.  
والسلام عليكم ورحمة الله،،،،

وزير التنمية الاجتماعية  
الدكتور امين المشاقبة

بسم الله الرحمن الرحيم  
على ضوء زيادةخصصات صندوق المعونة الوطنية في موازنة عام ١٩٩٣م الى (ثلاثة عشرين مليون ديناراً، فقد زاد سقف المعونة النقدية المتكررة للأسرة من (أربعين) ديناراً شهرياً الى (خمسين) ديناراً شهرياً، بحيث أصبح معيل الاسرة يتقاضى (خمسة وعشرين) ديناراً شهرياً بدل (عشرين) ديناراً شهرياً فيصبح المجموع بذلك (خمسين) ديناراً شهرياً.

وقد صدر قرار تقسيم الزيادة على سقف المعونة في قرار مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية رقم ١٩٩٣/١/٣ تاريخ ١٩٩٣/١/١٢، والذي عقد برئاسة وزير التنمية الاجتماعية / رئيس مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية (مرفق صورة عنه).

ان اجراءات زيادة سقف المعونة المشار اليه بدأت منذ اليوم التالي لصدور قرار مجلس الادارة بشكل مكثف وبالتعاون مع مكتب الصندوق / عمان وذلك تمشياً مع ظروف غلاء المعيشة، وقد أصبح عدد المتفعين في المملكة ممن يتقاضون معونة نقدية متكررة حتى نهاية عام ١٩٩٢/ (٢٢٣٩٧) متفعاً تقاضوا في شهر كانون الاول / ١٩٩٢م مبلغ (٥٠٩٩١٨) ديناراً.



أما الفئات التي تستحق المعونة النقدية المتكررة، فهم:  
(الارملة وأطفالها الايتام، الاسرة البديل، أسر العاجزين، أسر السجناء والموقوفين، العزباء، المطلقة، والمهجورة، والمعاق).

ان الفئات التي تستحق المعونة النقدية المتكررة وهم موجودون في بيوتهم لا تشمل فئة العاطلين عن العمل من الذكور الذين تجاوزوا (الثامنة عشر) من عمرهم ما لم يكونوا طلاباً او معاقين أو مرضى (غير قادرين) على العمل، حيث تعليمات صندوق المعونة الوطنية الصادرة بموجب المادة الثامنة من قانون صندوق المعونة الوطنية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦م لا تنص على اعطاء فئات العاطلين عن العمل معونة نقدية متكررة، لان ذلك يدخل ضمن مشكلة البطالة التي تعالجها مؤسسات أخرى غير صندوق المعونة الوطنية.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الأردنية الهاشمية  
صندوق المعونة الوطنية  
مجلس الادارة  
سجل قرارات المجلس  
الجلسة الاولى

رقم القرار ١٩٩٣/١/٣  
التاريخ ١٩٩٣/١/١٢م

الموضوع: كيفية توزيع المعونة النقدية المتكررة بعد رفع السقف الى خمسين ديناراً.

قرار رقم ١٩٩٣/١/٣

قرر المجلس ان يكون توزيع المعونة النقدية المتكررة ليكون سقفها خمسين ديناراً، بشكل مؤقت لحين الانتهاء من اقرار مشروع التعليمات الجديد على النحو التالي:

نصيب دخل	نصيب الراد العائلة بالدينار
الاسرة بالدينار الاول الثاني الثالث الرابع الخامس المجموع	
٢٥	٥٠

الدكتور محمد الصمادي  
فاروق بدران  
الدكتور أمين مشاقبة  
الدكتور عبدالله الخطيب  
الدكتور احمد عطوان  
راتب الحناوي  
عبدالله الشوبكي  
عبدالله ابو العطا  
حيدر عيسى مراد  
عبدالله الهنداوي  
علي عيسى

معالي رئيس المجلس: الاستاذ أحمد الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر معالي الوزير وأعضاء ادارة صندوق المعونة الوطنية باتخاذهم قراراً برفع سقف المعونة الشهرية المتكررة من ٤٥٠ الى ٥٥٠ ديناراً شهرياً. وأطالب بقرار جديد يرفع السقف الى ٦٠٠ حيث أنها هي التي تتناسب بشئ الانفس مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

المهاشمية، الفصل الاول، المادة الاولى والتي تنص على:

المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الامة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي.

ونظراً لأيمان الشعب العربي في الاردن بالوحدة العربية بالشكل الذي يمكن ان تتفق عليه الارادة الجماهيرية في اكثر من بلد عربي ديمقراطي وتحصينا لهذا التوجه الوجداني القومي العميق ضد عوامل التجزئة للامة الواحدة والوطن الواحد ورفضاً جوهرياً للخطط الاستعمارية امثال سايكس - بيكو وغيرها وامثالاً لارادة الجماهير التي يجب احترامها فان النواب الموقعين ادناه يقدمون مشروع القانون الخاص التالي نصه:

(لا يجوز لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية مقاطعة اي دولة عربية أخرى ولا يجوز اخلاق حدودها مع الدول العربية ولا يحق لها اطلاقاً اخلاق التجارة بأي شكل من الاشكال في البر والبحر والجو امام اي بلد عربي).

- ١- عبد الكريم الدغمي
- ٢- سليم الزعبي
- ٣- ابراهيم الغبايشه
- ٤- محمد فارس الطراونه
- ٥- د. ذيب مرجي
- ٦- عيسى عايد الرميوني
- ٧- منصور مراد
- ٨- عبد المنعم ابوزنط
- ٩- داود قوجق

وأما بخصوص الشق الثاني من السؤال فلم يجب عليه معاليه حين صرف الاجابة الى موضوع البطالة غير الوارد أصلاً في السؤال. لذلك فان السؤال باق من هذه الجهة وأمل أن أتلقى إجابة حول طلبي باعتبار الفرع البالغ الاعزب كالمعدوم من أجل حصول أصله على المعونة الشهرية المتكررة استناداً الى المعمول به في باب النفقات من قانون الاحوال الشخصية.

وأمل في حالة اعتبار هذا الشرط أن لا يقل دخل الفرع عن ١٠٠٠ دينار كشرط لخدمات أصله الذي توفرت فيه بقية الشروط. حيث أن لهذا الفرع حاجيات أساسية لها أولوية الاشباع... وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

٤ - الاقتراحات بقوانين:

١. اقتراح بقانون رقم (٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٣١ مقدم من (٤٠) نائباً بشأن عدم جواز مقاطعة او حصار الاردن لأي دولة عربية.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،  
نرفع لكم مشروع القانون التالي لاتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة ليتم اقراره، كم نرجو ان يتم اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال.

عدم جواز مقاطعة او حصار الأردن لأي دولة عربية

انطلاقاً من دستور المملكة الأردنية

١٠- ابراهيم خريسات  
١١- د. احمد الكوفحي  
١٢- زياد ابو محفوظ  
١٣- كامل العمري  
١٤- احمد الكفاوي  
١٥- د. محمد احمد الحاج  
١٦- عبد العزيز جبر  
١٧- د. همام سعيد  
١٨- يوسف العظم  
١٩- ذيب انيس  
٢٠- حمزة منصور  
٢١- يوسف خصاونه  
٢٢- د. فوزي شاكر الطعيمه  
٢٣- فخري قعوار  
٢٤- علي الفقير  
٢٥- محمد درودور  
٢٦- احمد عناب  
٢٧- حسين مجلي  
٢٨- د. حسني الشياح  
٢٩- عبد الباقي جو  
٣٠- محمد العلوانه  
٣١- محمد نجيب المعرعر  
٣٢- محمد الأزابده  
٣٣- د. سعد حداد  
٣٤- د. علي الخوامده  
٣٥- فارس النابلسي  
٣٦- عبد الله العكايله  
٣٧- يعقوب قرش  
٣٨- عبد الحفيظ علاوي  
٣٩- بسام حدادين  
٤٠- ليث الشيبيلات

معالي رئيس المجلس: الاقتراح بقانون رقم ٥٥ مطروح على المجلس الكريم، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور أحمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

قبل أن أتحدث أرجو أن أقترح على الزملاء الكرام مناقشة أمر تحويله للجنة القانونية أو عدم تحويله، وبعد ذلك إذا جرى النقاش فأني احتفظ بحقي في الكلام، وأنا أرى مناقشته قبل تحويله. . . وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: اعتقد أن مبررات طلب مثل هذا القانون يعتمد على أكثر من سبب مبرر لذلك، حيث أن مقاطعة أو حصار الأردن لدولة عربية يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية الذي يدعو إلى التضامن العربي، بل يدعو إلى تعاون جميع الدول العربية مع أية جهة عربية تتعرض إلى أذى من الخارج. فالوحدة العربية بين الدول العربية لها الأولوية في السياسة العربية الشاملة.

والثاني أن مقاطعة الأردن أو حصار الأردن لدولة عربية أخرى يتعارض مع مبادئ وتوجهات الثورة العربية الكبرى التي فهمت الوحدة العربية على أنها اعتبار فوق أي شيء، وأنه لا يعلو صوت فوق صوت التضامن والتفاهم العربي.

والثالث أن المقاطعة أو الحصار الأردني لدولة عربية أخرى، حتى وإن جاء ذلك في نطاق

ما يسمى بالشرعية الدولية، يتعارض كلياً مع الاسلام. حيث ان الاسلام يمنع المسلم من الوقوف إلى جانب اعداء الاسلام ضد مصالح المسلمين ومن يتوله منهم فإنه منهم.

رابعاً: إن مقاطعة أو حصار الأردن لدولة عربية أخرى يتعارض مع شعار الوحدة العربية الذي أكدته الدستور الأردني والميثاق الوطني، كما يتعارض مع تاريخ الهاشميين ونضالاتهم الوحيدة المعادية للامبريالية والصهيونية. كما انه يتعارض مع النخوة العربية ومشاعر العرب والمسلمين.

خامساً: وإن مقاطعة أو حصار الاردن لدولة عربية أخرى تعتبر بمثابة تشجيع لجهات العدوان ان تمارس غطرستها وتواصل عدوانها ليس لأذلال دولة معينة بعينها فحسب بل يشجعها ذلك لأذلال أية دولة عربية أخرى، وعلينا في هذا السياق ان نذكر المقولة المشهورة «اكلت يوم اكل الثور الأبيض».

سادساً: بما ان الحصار المفروض على دولة عربية شقيقة معروفه اهدافه ودوافعه فان الأردن مدعو الى كسر هذه القاعدة فوراً لأن الجهات التي تدعي انها تمثل الشرعية الدولية انما عودتنا على الكيل بمكيالين فهي مثلاً تحاصر العراق وتفتك بالمسلمين في البوسنة والهرسك. وفي ذات الوقت تشجع وتدعم عمليات التنكيل الصهيونية باهلنا في فلسطين العربية وما دامت هذه الشرعية لا تطبق الا بحق العرب حيث يجري اذلالهم وتركيزهم لذا وجب التصدي لهذه السياسة الرعناء والاعلان عن اننا نرفض ما يذل العرب والمسلمين، وبالتالي نرفض مبدأ حصار

اي دولة عربية او اي شعب عربي شقيق مهما كانت الذرائع التي يسوقها الامبرياليون والصهيانية.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: ما بدي أحكي، خلص أعطي غيري.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة كون الأردن جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية يتناسب مع هذا الاقتراح بقانون، لأن الكل إذا انفصل منه الجزء وتغاض عنه او تعامل معه بغير ما يتعامل مع الكل فهذا يؤدي الى إنعدام الكل.

ومن جهة أخرى فان صلة القرى بيننا وبين هؤلاء صلة لا تنفصل، وهي عمق استراتيجي لا يمكن أن يتأثر بتغيرات.

ومن هنا فان هذا الاقتراح بقانون يتناسب مع المعنى الذي لا يتأثر. وقدوتنا في ذلك أن الواصل ليس كالكافء، في ديننا يأتي رجل ويقول أصل من يقطعي وأعطي من يجرمني فينب له الرسول صلى الله عليه وسلم أن هذه هي الصلة، أما المكافأة فليست صلة على الإطلاق. ومبدأ المعاملة بالمثل لا يمكن أن يتعامل فيه بين الأخ وأخيه، وإنما يتعامل به مجموعة معادية، أما العرب في كل مكان فهم منا ونحن منهم. فلذلك حتى ولو أساءوا معاملتنا وحتى لو

هكذا من أهل



حاصرون فنحن نعاملهم لا بمبدأ المكافأة ولكن بمبدأ صلة القرى... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء:

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس،

معالي الرئيس،  
حضرات النواب المحترمين.

يدرك المجلس الكريم، أنه منذ أن حازت هذه الحكومة على شرف تكليف جلالة قائد المجدى لما يحمل المسؤولية، وفازت بثقة مجلسكم الكريم، لم تبتعد يوماً عن ثابت واحد من الشوايت التي حددت شواخصها وأرسي قواعدها جلالة الملك المعظم، وارتضيها معاً، اطاراً للحكم، والنهج المعتمد على الحكمة، والبعد عن كل ما من شأنه تعريض أمن الوطن ومصلحة الأمة، للتفريط أو الاخطار.

وتعلمون أيها الأخوة: أن الحكومة لم تفرط يوماً بحرص أكدت على التمسك والايان به في كل المرات والمناسبات، حرص يقوم على الايمان بضرورة استمرار التعاون المسؤول بين السلطين، بين الحكومة وهذا المجلس الكريم، لترسيخ نهج ديمقراطي تعاهدنا معاً على حمايته وصونه، نهج ما كان له، ولن يكون له، أن يتمتع ويتجذر ويتطور، الا اذا تضافرت جهود جميع الاطراف، بتجرد وحس مسؤول، وحرص مطلق للحفاظ على مقتضيات أمن الوطن واستقراره، تغليب المصلحة العامة لتظل وتبقى فوق كل الاعتبارات والمصالح والشعارات.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

ولقد حرصت الحكومة على استمرار صيغة التعاون هذه وتوفير أسباب تطويرها وتعميقها، وهي ستظل على حرصها، ليقينها بأن الديمقراطية المسؤولة تمثل نهجاً خطه القائد الرائد وارتضاه الشعب، ولادراكها بأن العالم يتسارع الى مسيرة الحكم والبناء في وطننا الشامخ، بتقدير واعجاب. وبخاصة ما يتعلق منه بالحرية والكرامة وحقوق الانسان.

ولذلك كله، كنا نود ونتمنى، لو أن الحالة التي استدعت موقف التعليق هذا لم تنشأ ابتداءً، وأن الالتزام بالمسؤولية القومية والوطنية حال دون طرح غير مبرر. فالاسرة الاردنية بمجموع أبنائها وفئاتها على درجة عالية من الوعي والامة والعالم بأجمعه يعلم أن الاردن بفضل حكمة قيادته الهاشمية وإخلاصها لم يدخر في يوم من الايام، جهداً مكنياً ومشروعاً لنصرة قضايأ أمته، وأن موقفه وتضحياته غير المحدودة معروفة لكل انسان، ولم يكن موقفه القومي المشرف منذ بواكر أزمة الخليج وحربه وعلى امتداد كل مقطع من مقاطعها وعواصفها وحتى هذه اللحظة الا امتداداً ثابتاً وأميناً للحالة القومية التي ظل الاردن على موقف الاصرار منها ايماناً ونضالاً ودفاعاً بكل السبل والوسائل المشروعة.

وبالرغم مما تعرض له هذا الوطن الجدير بالتضحية والحماية، وما زال يتعرض، فإنه لم يقل بموقف الانحناء لغير الله عز وجل، فظل مصراً على حالة الشرف والشموخ، كورث

للثورة العربية الكبرى، تلك الثورة المجيدة التي قادها الهاشميون وقدموا التضحيات من أجلها وعلى سبيل جهادها، حتى أصبحت وميض شرف في تاريخ الامة، يستلهم منها كل غلص.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين.

غير أن الاردن ملزم، كعضو في الاسرة العالمية، بالتقيد بالمواثيق الدولية التي التزم بها فأصبحت جزءاً من التزاماته القانونية، فهو عضو في هيئة الامم المتحدة ويرتبط بميثاقها الذي يمثل تشريعاً ملزماً لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بعد أن استكملت كافة مراحل التصديق على الانضمام الى الهيئة المذكورة وعلى أساس الالتزام بميثاقها وفق أحكام الدستور الاردني. وبذلك اكتسب الميثاق وكافة الاتفاقيات التي انبثقت عنه صفة تشريعية تقدمها على التشريعات القانونية النافذة في البلاد.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين.

ولعلمكم تذكرون أيها الاخوة أن الأردن، ومنذ اللحظات الاولى لفرض العقوبات على العراق، قد سعى جاهداً وبكل الوسائل والسبل لرفع المعاناة عن شعبه الشقيق... ولا يزال الاردن يعمل بكل ما في وسعه، وعلى كافة الاصعدة، لرفع الحظر والمعاناة عن هذا البلد العربي... ولكننا اذا أردنا أن نقوم بواجبنا القومي تجاه قطر شقيق، ونتمسك بذات الوقت بواجبنا الدستوري تجاه شعبنا، وقد حملنا امانة المسؤولية لادارة شؤوننا، فليس امامنا سوى أن

تكشف الجهد لكي يخرج العراق من عزلة المقاطعة... وهو ما نحن اليه ساعون وجادون... وتعلمون أن الاتصالات بيننا وبين القيادة العراقية متصلة لم تنقطع... فبالامس زارنا نائب رئيس الجمهورية العراقية السيد طه ياسين رمضان، وقد تبادلنا وآياه الرأي حول مجمل القضايا القومية والدولية... ولن ندخر جهداً في دعم العراق وشعبه بالمشورة والتحرك الدولي اللازم لمصلحته... وهو ما يفيد العراق ولا يوقع الضرر ببلدنا، الأردن العزيز.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين.

لقد ذكرت لكم المسؤولية الدستورية التي تقع على عاتق السلطة التنفيذية والتي من شأنها أن توضح مدى التحرك الذي تستطيعه عندما يكون الشأن متصلاً بالعهود الدولية والالتزام بمواثيقها... واني أرى أن المسؤولية الدستورية تقع على عاتق السلطة التشريعية بنفس القدر والاهتمام... واني أتوقع أن تحاسب الحكومة على أي تفريط بحق هذه المسؤولية، لا أرضيه لنفسي ولا أرضاه لحكومتي... ومن هذا المنطلق فاني أرى أن يستمر الحوار بين السلطين التنفيذية والتشريعية حول هذا الامر بأسلوب اخري يستدعي تكثيف الجهد، عربياً ودولياً للقيام بمبادرات ترفع الظلم والحيف عن العراق الشقيق.

وعسى أن يلهنا الله جميعاً سبيل الصواب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً سيادة الرئيس، الاستاذ محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس.

إن من واجبي أن أبدي رأيي، وكما اتفقنا أن أخذت الفرصة قبل أن يتفضل سيادة الرئيس بالحديث، ولكنني ما أود قوله بأنه إيمان وحس بالمسؤولية ككاتب في هذا المجلس الكريم.

انني ممن يحترم رأي كل زميل ولكنني قد اختلف مع الكثير منهم، فأن طلب الزملاء بتقديم مشروع قانون حول ما طرح أجد بأنه ليس له ما يبرره لأسباب عدة.

أولها:- الأردن مفروض عليه الحصار من قبل مجلس الأمن كما هو مفروض على العراق الشقيق، والعراق يطبق قرار مجلس الأمن على اراضيه. وكما تمثنت من الزملاء الأفاضل عندما وقعت هذه العريضة أن وقعت عندما كان هناك اجتماع لاتحاد البرلمانات العربية لكي يشارك جميع البرلمانيين العرب في مناقشة هذا الامر.

وايضاً يذكر الزملاء انه قبل أيام كما تفضل سيادة الرئيس بأن نائب رئيس الجمهورية العراقية كان موجود في الأردن، وكان هناك اتصالات واتصالات على أعلى مستوى من أجل فك الحصار عن العراق.

وأود أن اذكر زملائي الأفاضل بأن جلالة قائد الوطن تحدث لشعبه منذ فترة حيث قال واني لست مع تعديل الحدود بين الوطن العربي بل إزالة هذه الحدود، واني ممن يطالب بوحدة عربية كوندالية أو شاملة.

لذلك انني استغرب من الزملاء الأفاضل أن يطالبوا بهذا المشروع بدستورية، كما يقولون، نص عليها في الدستور. لذلك كم اتفق من الزملاء أن نشعر مع الوطن بمقدار شعورنا مع الوطن العربي بأكمله.

أما النقطة الثانية: لماذا لم يطالب الزملاء الأفاضل بإصدار بيان حول قرارات مجلس الأمن أنه يطبق على العراق ولا يطبق على اسرائيل، وكما هو مائل للبيان بأن المبعدين مضى على إبعادهم ما يزيد على خمسون يوماً، وكيف أن قرار مجلس الأمن يطبق على العراق ولا يطبق على اسرائيل.

لذلك كم اتفق من زملائي الأفاضل أن يناقش هذا الامر بيننا ولا داعي لهذا الطلب. . . وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة هي نقطة دستورية أولاً: أنا لا أريد الخوض في الموضوع سأتكلم في الشكل فقط. من الرجوع الى المادة ٩٥ من الدستور يتبين أن كل اقتراح بقانون يحال الى اللجنة القانونية، اللجنة المختصة، لا بداء الرأي ومن ثم يعود الى المجلس، ثم يصبح مكانه النقاش الذي يتفضل به الزملاء والذين يتشاورون على الدور، في ذلك الوقت بعد أن تأتي الينا اللجنة القانونية برأيها حول الاقتراح.

ليس الآن في تقديري وحسب نص

الدستور، حسب نص المادة ٩٥، ليس الآن مكان النقاش وما إذا كان هذا القانون صحيحاً أو غير صحيح وإذا ما كان نقبل به أو نرفضه، هذا بعد أن تأتي اللجنة القانونية برأيها. أما الآن فلا مجال للنقاش سيدي الرئيس، ولا مجال ايضاً للاحتجاج بالنظام الداخلي بأن هذه المادة في النظام الداخلي تقول الاقتراح يعرض ثم لا يعرض، لأن نصوص الدستور أمرة، جميع النصوص الدستورية أمرة.

ونص المادة ٩٥، واضح جداً، يقول ويحال كل اقتراح من هذا القبيل الى اللجنة المختصة لا بداء الرأي، ومن ثم يوضع الاقتراح في المجلس ويجري النقاش عما إذا كان هناك حاجة لمثل هذا القانون. فإذا رأى المجلس الكريم أن لا حاجة لمثل هذا القانون بعد أن تبدي اللجنة القانونية المختصة الرأي توقف هذا القانون، وإذا كان هناك حاجة بأغلبية المجلس حسب التصويت يحال الى الحكومة كأقتراح بقانون.

لذلك أرفع سيدي الرئيس بعدم صحة النقاش ومخالفة ذلك للدستور. . . شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

فقط وأنا موقع على هذا الاقتراح فلا أناقش المضمون وإنما أناقش النقطة التي أشار اليها معالي الأخ ابو فيصل الكريم.

حقيقة في المادة ٤١٦ من النظام الداخلي وإذا اقترح عضو أو أكثر خلال مدة انعقاد

المجلس وضع قانون جديد أو تعديل أحد القوانين المعمول بها أو إلغاءه وجب عليه أن يبين الاسباب الموجبة لذلك، وبعد قراءة الاقتراح في المجلس يضع الرئيس في الرأي ما إذا كان هناك إحتياج لقبول الاقتراح أم لا، فإذا تقرر قبول الاقتراح يحال الى اللجنة المختصة لمبحثه. لذلك النقاش الآن قانوني ونظامي وليس مخالفاً... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: على كل حال اخواني أنا أحببت أن تكون نقطة النظام رد على نقطة نظام أخرى، ولا أجد أي مانع من مناقشة بل يجب المناقشة في مثل هذه الحالات ثم يحال الى اللجنة بعد إقراره من هنا ولا يحول بدون نقاش. لا يحول بدون نقاش حسب النص الموجود. الاستاذ الغياشة.

السيد ابراهيم الغياشة: شكراً معالي الرئيس.

إن هذا المطلب من الزملاء جاء في وقت مناسب خاصة وأن الشرعية الدولية التي تطالب بها بعض الجهات والتي تروج لها في العديد من المحافل أصبح فقط يطبق على الشعب العربي نتيجة الفقرة الحاصلة بين أقطاره، وكما نعيشها هذه الايام ونلمسها.

لذا فإن هذا المطلب يعتبر خطوة متقدمة باتجاه الوحدة العربية والتي أولى أن تصدر من الأردن الذي دوماً يرفع شعار الوحدة العربية والذي يطبقه قولاً وفعلًا على ساحته من خلال توجيهات جلالة الملك في معظم المناسبات الوطنية والقومية.

كما وأتينا نلاحظ ايضاً تطبيق المقاطعة من

هكذا من الأهل



قبل الحكومة الاردنية على القطر العراقي بشكل ملفت للنظر، حتى وصلت هذه المقاطعة الى أن البضائع التي كانت ترد الى العراق عن طريق الاردن أصبحت تنقل الى تركيا ومن خلالها يتم إدخالها الى العراق. فأني أتساءل هنا هل نحن ملزمين بتطبيق المقاطعة وتركيا مستثناة من ذلك؟ ولا أظن ذلك.

لذا فأني مع مطالبة الزملاء بهذا المشروع والاسراع في إقراره واعطائه صفة الاستعجال... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد المجيد الشريدة.

السيد عبد المجيد الشريدة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، السادة الأخوة النواب،

إن مشروع القانون المقدم من الأخوة الزملاء هو بادرة جديدة ومفاجئة، إذ ليس الاردن هو المعني وحده أو مجلس النواب الأردني هو الجهة المتفردة بهذا الترجه القومي. إن المكان الطبيعي لاثارة مشروع هذا القانون هو جامعة الدول العربية، ومثل هذا النص أولى أن يكون في ميثاقها.

ومع هذا نجد أن جامعة الدول العربية منذ تاريخها الطويل لم تفكر أصلاً، رغم حرصها على وحدة دولها، بالتعرض لمثل هذا القانون في ميثاقها. وذلك ليس لأنها تجهل أو تتجاهل أهمية وجود مثل هذا القانون ولكن لأنها تعلم أن هذا مخالف لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن الدولي. وكل دول الجامعة أعضاء في هيئة

الأمم وملزمة بمبادئها وقراراتها، وتعلم الجامعة أن خروج أية دولة في العالم على القرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة هو خروج على القانون وتقع عليها تبعات وعقوبات تماماً كما يحدث مع الافراد عند خروجهم على قوانين دولهم، لا بد أن يواجهوا الجزاءات وفق تلك القوانين.

ثانياً: إن الشعب العربي من أطلسه الى خليجه تحكمه دول لها استقلالها وسيادتها وتعطي أولوية التعامل السياسي والاقتصادي من خلال منظورها الوطني، ولا نجد في قوانينها اي قانون أو نص يماثل مشروع هذا القانون. من منطق المصلحة الوطنية لتلك الدول بالإضافة للقناعة العقلانية والواقعية لدى شعوبها وقادتها، أن إيجاد مثل هذا القانون لا يمكن أن تتحمل نتائجه دولة بمفردها سواء أكانت هذه الدولة عربية ملزمة بميثاق الجامعة العربية أو ملزمة بميثاق الأمم المتحدة، أو أية دولة غير عربية لها استقلالها وسيادتها وتعتبر عضواً في هيئة الأمم.

ثم إن ما حدث مع الشقيقة العراق وما تعرضت له من عقوبات صادرة عن الأمم المتحدة لا نجد أية دولة عربية أو غير عربية تستطيع خرق الحصار المفروض على العراق، بما في ذلك الأردن، ولكن الاستنكار الذي نسمعه هنا وهناك هو الاحتجاج على الأمم المتحدة متمثلة بمجلس الأمن أنها تتعامل بمكاليين، وأن هذه الجزاءات والعقوبات يجب أن تنتهي لأسباب إنسانية، ولا يجوز أن يكون مجلس الأمن الدولي أداة بيد الدول القوية.

ولكن لا نجد دولة واحدة في العالم على

واعتقد أن هذا الموضوع لا يحتاج الى خطاب، فالكل متفق على الموقف القومي واعتقد أنه لا خلاف بين الحكومة والنواب على هذه القضية إطلاقاً. والكل متعاطف مع العراق الشقيق ولا خلاف على هذه القضية كذلك إطلاقاً.

أمامنا اقتراح بقانون تقدم به أربعون نائب، لا يتعارض مع الدستور بل ينسجم معه تماماً. والقضية ليست قضية تحدي ميثاق الأمم المتحدة أو إعلان الخروج على ميثاق الأمم المتحدة.

هناك ممارسات حقيقة تحصل ليست ضمن قرار الأمم المتحدة، هناك سلع سمح مجلس الأمن بتصديرها الى العراق بينما يمنع تصديرها أو إدخالها عبر الأراضي الاردنية وفق القرصنة الامريكية. ونحن نسمع عن تفتيش السفن في عرض البحر، البحر الاحمر، كذلك.

هذا الاقتراح إذا صار قانوناً فأنما يعني أن تبحث الحكومة عن الية لاقناع مجلس الأمن أو لتطبيق قرارات مجلس الأمن بما لا يتعارض مع هذه المقاطعة من جهة. ثم إن هذا القانون عام لا يتحدث فقط عن مشكلة العراق وقد تكون مشكلة العراق في طريقها الى الحل. مشروع القانون يتحدث عن عدم جواز مقاطعة أي دولة عربية وهذا يتفق مع الموقف القومي.

أرى واقترح وقف النقاش وتحويله على اللجنة القانونية... وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور همام سعيد.

استعداد لخرق الحصار أو الوقوف بالرفض لتطبيق القرارات الدولية الملزمة. حتى العراق الشقيق هو نفسه حريص على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وحتى العراق نفسه لا يطلب من الاردن وليس من مصلحته أن يشرع فيه مثل هذا القانون المخالف للمصلحة الوطنية والقومية والاعراف والمبادئ الدولية، لا سيما وأن التوجه الدولي في طريقة الآن لانهاء الازمة مع العراق الشقيق إن شاء الله.

معالي الرئيس، إن سن مثل هذا القانون في الاردن يعكس بصورة واضحة أننا نتعامل بالسياسة من خلال الشعارات والمشاعر والمواقف على حساب مصلحة الوطن، والاولى أن نترك للحكومة حرية التعامل السياسي مع كل الدول من خلال سيادة الدولة على أساس مبدأ التعامل بالمثل، ثم من منظور معالجة الاحداث في وقتها وفق حجمها ومعطياتها. والوحدة العربية هي ملك للجميع، هي مطلب الجميع، هي مسؤولية تضامنية تتحمل تبعاتها كل الدول الشقيقة.

واقترح أن يرد هذا الاقتراح بصورة مشروع قانون وأن يوافق المجلس الكريم على اعتباره توصية منه موجهة لجامعة الدول العربية لتنظر به بصورة جماعية وليتضمن ميثاقها مثل هذا التوجه... وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد أحمد الحاج: شكراً معالي الرئيس.

أولاً: اثني على ما ذكره الاستاذ الدغمي



الدكتور ممام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

أرى أن هذا الاقتراح بقانون شيء منطقي ينسجم مع كوننا أمة واحدة لا يجوز أن تقاطع نفسها أو جزءاً منها. واني لأستغرب القول بأن الالتزام بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة أمر ملزم، فإين استجابة اليهود لقرارات مجلس الأمن ١١٩.

أما يحق لنا الآن ونحن أمام قرار مجلس أمن ظالم ومحاصرة العراق أن نرفض هذا القرار، وأن نقول إن الذي يرفض تنفيذ قرار رقم ٥٩٩ هو فعلاً هو الذي يجب أن توجه الأمم المتحدة له وأن يوجه مجلس الأمن له العقوبات الرادعة.

وإذن وللمعاملة بالمثل ولأن اليهود يرفضون قرارات مجلس الأمن جميعها فنحن أولى وأجدر أن نرفض هذه القرارات الظالمة.

ولذلك فأني اقترح أن يرسل هذا الاقتراح إلى اللجنة القانونية لا بداء رأيها فيه. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكراً معالي الرئيس.

أنا أحد الموقعين على هذا الاقتراح وقد بينت للزملاء في حينها أن هناك إشكالية في هذا الاقتراح لها أبعاد إقليمية ولها أبعاد دولية.

أني مع روح هذا الاقتراح وله معنى كبير في وجداني، لكنني أقول في نفس الوقت أن

مكان هذا الاقتراح هو اتحاد البرلمانات العربية. وودت لو أن هذا المجلس تبني هذا الاقتراح بقانون كمجلس نواب أردني يجعله إلى أول اجتماع لاتحاد البرلمانات العربية لكي يكون نافذة لطرح الوضع العربي المتردي. الوحدة لا تتأق من طرف واحد، ولا تتحقق التوجهات المتضمنة في هذا الاقتراح من طرف واحد. واني مع أي اقتراح في هذا الصدد قابل للتطبيق. . . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ فرحات.

السيد عبد السلام فرحات: شكراً معالي الرئيس.

أولاً: أحب أن أؤكد على النقطة الدستورية التي أثارها معالي الزميل عبد الكريم الدغمي، فهي نقطة دستورية وهي أقوى من النظام، ونص المادة «٩٥» من الدستور واضح بأن الاقتراح يحال أولاً، وكما هو النص يحال حكماً، إلى اللجنة القانونية. وبعد عودته مع تقرير اللجنة القانونية يجري النقاش حوله، فإذا رأى المجلس ضرورة لذلك أحالة إلى الحكومة. هذا نص واضح.

ولكن مع ذلك إذا كان الأمر فتح للنقاش فأرجو بداية أن لا يفهم بأن من يعارض مثل هذا الاقتراح يقف في خندق ضد أمته أو أي قطر منها. فنحن نؤمن بالوحدة العربية إيماننا بانفسنا، وقد تعلمنا منذ نشأتنا بأن جميع بلاد العرب أوطاني.

ولكننا هنا معالي الرئيس، الاخوة الزملاء نقاش هذا الاقتراح من جانب قانوني

فقط وليس من جانب المشاعر القومية أو الوطنية التي نشترك جميعاً بها. فنقاشنا ينصب إذن على الناحية القانونية في هذا الموضوع.

حقيقة يجب أن نفرق أولاً بين الممارسة وبين التشريع، التشريع، أي تشريع، يجب أن يكون منسجماً مع باقي تشريعات الدولة. وتشريعات الدولة لا تمنع بل بالعكس تؤكد وتوضح أن التزامات الدولة بالمواثيق والمعاهدات الدولية هي جزء من قوانينها، وعند التطبيق هي أولى بالتطبيق من التشريعات العادية.

حتى لو وضعنا تشريعاً كهذا التشريع فإنه لا يأتي أكله ولا ثماره طالما هناك مواثيق ومعاهدات دولية التزم بها الأردن أو يلتزم بها في المستقبل. لأن المواثيق أقوى في التطبيق من القوانين العادية.

فحمل هذا القانون إذن وموضعه حتى لو وجد ليس له قيمة في التطبيق العملي.

من هنا معالي الرئيس لأن هناك مبادئ أخرى يعني صحيح أن كلام الزملاء الذي تفضلوا به وهم مع هذا التوجه، كلامهم صحيح وينطبق تماماً مع مبادئ الثورة العربية ومواثيق الجامعة العربية.

لو كان هنالك قانون يمنع التعامل مع أي دولة عربية، لكن نحن لسنا أمام قانون يمنع التعامل مع دولة عربية. ليس هناك تشريع لدينا يمنع التعامل أو يفرض الحصار على دولة عربية، ليس في تشريعاتنا ذلك. فهذا الاقتراح إذن من الزاوية القانونية حتى لو وضع ليس له قيمة في التطبيق. لذلك أرى أنه نوع لا يستطيع أن أعبر

عنه حتى لا أثير مشاعر الزملاء وإنما تعبير قانوني هو لغو والمشرع لا يلغو.

فأقترح أن لا يوافق على مثل هذا الاقتراح. . . وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام، تفضل.

الدكتور علي الفقيه: شكراً معالي الرئيس.

فقط من باب التفقه في الفقه القانوني الدستوري، بموجب المادة الدستورية «٨٣» يضع كل من المجلسين أنظمة داخلية لضبط وتنظيم إجراءاته وتعرض هذه الأنظمة على الملك للتصديق عليها. الدستور نص عام وقد نص على ضرورة إحالة الاقتراح بقانون إلى اللجنة المختصة، لكن النظام الداخلي وهو دستوري أيضاً ذكر أن هناك مرحلة تسبق الاحالة وهي مناقشة مشروع القانون المقترح من النواب. وكذلك أيضاً مشروع القانون المقدم من الحكومة أيضاً وفق النظام الداخلي لا يحال إلى اللجنة المختصة إلا بعد أن يقر بمناقشة ضرورته وعندئذ يحال إلى اللجنة المختصة.

لذلك أرى أن الاحتجاج بأن النقطة الدستورية أقوى من النقطة النظامية غير واردة في هذا الموضوع. لذلك أرى نقاشنا في هذا دستوري ونظامي وصحيح وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

هكذا من الأهل

نحن أمام طلب باقتراح بقانون موضوعه عدم جواز مقاطعة أو حصار الأردن لأي دولة عربية، النص عام والقاعدة القانونية المفروض أنها قاعدة عامة مجردة، اليوم العراق وقد يأتي في الغد ويواجه نفس المصير أي قطر عربي.

ويمكن أن ترد الحكومة ما فعلته وما ورد على لسان سيادة رئيس الحكومة، ويمكن أن تضيف الحكومة أيضاً قولها بأننا نحن لا نقاطع ولا نحاصر ولم يسبق لنا ولا ننوي أن نحاصر مستقبلاً أي دولة عربية. ويمكن أن نقول أيضاً الحكومة أن القانون الدولي والشرعية الدولية، وهي المقولة المتكررة اليوم والتي تعني شرعية اسرائيل وأمريكا، يمكن أن يقال أن شأنها شأن الدستور الداخلي للدولة لا يجوز لأي قانون داخلي أن يتعارض مع دستور الدولة. والشرعية الدولية، هذه المقولة، تملو على ذلك وبذلك لا يجوز لقانون محلي إقليمي أن يعلو على هذه الشرعية الدولية، يمكن أن تضيف الحكومة ذلك، ومن حيث الشكل قد يكون هذا القول لأول وهله ينطلي على السامع. أنا أريد أن أسأل الحكومة وأسأل سيادة رئيس الحكومة، هل وقفت هذه الحكومة أمام الشرعية القومية؟ بمعنى، لا سمح الله، لو واجه الأردن حصاراً فهل تملك الأردن أن تحاصر عمان أريد!!! الجواب بالضرورة لا بأسم الشرعية الدولية والمحلية.

وإذا انطلقنا أننا أمة واحدة كما هو وارد أيضاً في الطلب وأنها جزء من الأمة العربية، وأن الوطن العربي وطن واحد. وأنه بمفهوم الشرعية الدولية الغير محتلة من الولايات المتحدة

واسرائيل، بمفهوم الشرعية الدولية التنظيمات الاقليمية معترف بها دولياً، وتنظيم الجامعة العربية فيه نص واضح وصريح ومقولة الدفاع العربي المشترك كانت أيضاً تتكرر باستمرار غابت وحل محلها مقولة الشرعية الدولية، مع أنه بأسم الشرعية الاقليمية يعتبر أي عدوان على أي دولة عربية عدوان على الوطن العربي مجتمعاً.

- هنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان المغرب -

السيد حسين مجلي: واقع الحال أن العراق وأن العرب جميعاً محاصرين من الولايات المتحدة واسرائيل، والأمم المتحدة محتلة من الولايات المتحدة واسرائيل. ولو عرف العرب حتى بالتأسيس القانوني الشرعية القومية لانسجبت ٢٢٢ دولة عربية من الامم المتحدة، لأن واقع الحال أن الذي يحاصرنا جميعاً الولايات المتحدة واسرائيل.

فبأسم الشرعية القومية المدعمة في دستورنا الذي يقول أننا جزء لا يتجزأ من الامم العربية، وأن ميثاق جامعة الدول العربية يعرف الدفاع المشترك ويعرف أن أي عدوان على أي دولة عربية هو عدوان على العرب جميعاً. وهذا بمنطق القانون الدولي يعتبر أيضاً قانون دولي ويعتبر بعداً قانونياً وشرعياً.

أدعو المجلس الكريم الى الموافقة على إحالة هذا الاقتراح المتولفر فيه كل الشروط القانونية للاقتراح بقانون الى اللجنة القانونية لدراسته وإعادة الى المجلس الكريم، وأرجو من الحكومة أن لا تضع نفسها في موقف المعارض من هذا الاقتراح بكل المعاني القومية

والانسانية والاخلاقية والعربية... وشكراً.  
معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري:

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس،

لقد كان الأردن، قيادة وشعباً، أميناً على مبادئه القومية وعلى تراثه العربي الاسلامي وعلى اخلاقه، عندما وقف تلك الوقفة التاريخية مع العراق وضد التحالف الغربي. ودفع ثمناً مادياً كبيراً نتيجة لذلك، ولكن اكتسب احترام الذات واحترام الآخرين، الاعداء قبل الاصدقاء ورافقتي موقفنا بالأسس اصبحوا الآن يعترفون علناً بصحة ومبدئية الوقفة الاردنية. هذه حقائق كلنا نعرفها وعشناها سوية دقيقة بدقيقة اثناء وبعد حرب الخليج.

والقيادة العراقية والشعب العراقي يقدران ويثمانان عالياً ما قدمه ويقدمه الشعب الأردني لدعم الصمود العراقي وخروجه من هذا الحصار الظالم. وما من اردني او عربي أو اجنبي التقى أو استمع الى أي عراقي، الا وسمع من كل الثناء على موقفنا. واصبح الاردن يوصف في المحافل ووسائل الاعلام الغربية بأنه الشريان الحيوي لدعم العراق وصمود العراق.

ان احباطاتنا المستمرة من جراء التفسخ العربي والتراجع القومي وظلم المجتمع الدولي، يجب ان لا تؤدي بنا الى جلد الذات. فالتنقد الذاتي، ومراجعة المواقف، وإعادة التقويم شيء، وجلد الذات شيء آخر يجب ان لا

نمارسه على انفسنا. ونحن جميعاً، شعباً وقيادة، نقف مواقف مبدئية قومية صادقة، ونؤسس تجربة ديمقراطية رائدة. ونلقى دعم واعجاب الشعب العربي في كافة اقطاره. ومن الظلم لانفسنا ان نقلل من انجازاتنا بينما الآخرون يقدرونها ويعتبرونها القدوة الحسنة.

ان موقفنا تجاه العراق يجب ان يبقى ناصح البياض غير مختلف عليه، ليكون تراثاً قومياً لاجيالنا العربية المتعطشة للوحدة والحرية والديمقراطية والقدوة الحسنة. واقول لزملائي النواب انني اعرف بحكم مسؤولياتي السابقة ان ما قدمناه للعراق اكثر بكثير مما هو ظاهر للعيان، واننا قمنا بمجازفات وربما حققنا معجزات في سبيل دعم العراق. وانني فخور بانني كنت جزءاً من هذا الجهد. وسوف يكشف التاريخ في المستقبل هذا الدور الأردني القومي.

وبالرغم من شعوري بالغضب الشديد تجاه إجراءات الحصار ضد العراق ومع احترامي وتقديري لاهداف ودوافع زملائي النواب من الاقتراح بقانون المقدم من قبلهم والمعرض علينا بحته الآن، إلا انني وبسبب توقتيه الذي قد يعطي الانطباع للمتربصين بالاردن، أو حتى بشعبنا، بأننا ربما أخلينا لا سمح الله بالتزاماتنا القومية تجاه العراق، أو أننا قصرنا يوماً تجاه أحد الاشقاء.

أطلب من زملائي البحث عن وسيلة أخرى للتغلب على هذا الامر... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الاستاذ سليم الزعبي.

هكذا من الأهل



السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

اسمحوا لي أن أدين للحكومة وللحكومة والنواب الذين يرون ما ترى الحكومة أنه لا داعي للخوف من مثل هذا الاقتراح على الإطلاق. فنحن ندرك قوة قرارات مجلس الأمن الدولي، وندرك أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. لكننا ندرك جيداً أنه لا يوجد بين نصوص ميثاق الأمم المتحدة ما يمنع إصدار مثل هذا القانون. وإذا صدر هذا القانون فيبقى حكوماً بموضوع التطبيق من عدمه وفق تطبيق القانون ككل.

فهناك فرق بين إصدار هذا القانون وهو بالتالي يعبر عن سياسة هذا الوطن التي التزمت أن تكون إلى جانب الشعب العربي في العراق وإلى جانب الشعب العربي في كل الساحات العربية، مثل هذا الاقتراح هو تعبير عن موقف قومي التزم به الأردن في كل الظروف وفي أحلك الظروف.

فلذلك لا داعي للخوف ولا داعي للتخوف، ولا داعي لأن نقول أن مثل النقاش ينقص وتيرة دعمنا للعراق، بل بالعكس إن مثل هذا النقاش هو عنوان ما نتحدث به من خلال قولنا بأننا ندعم الشعب العربي في العراق سيدني الرئيس. هذا الاقتراح هو صرخة، هو رفض للشرعية الدولية الزائفة، وهو أيضاً رفض لمقررات مؤتمر القمة العربي الذي عقد على عجل والذي اتخذ قرارات بأن فتح الباب على مصراعيه لجحافل القوات الاطلسية لتحتل الارض والمقدسات العربية. وكانت القرارات

في ذلك المؤتمر المشؤوم جاهزة للتوقيع، هذه الشرعية ليست شرعية في نظر الجميع لذلك سيدني الرئيس مثل هذا الاقتراح هو اقتراح يعبر أصداق تعبير عن مشاعر وامال وطموحات أبناء هذا الشعب وأبناء هذا الوطن للوقوف مع شعبنا العربي في أحلك أزماته، وهو يتعلق بالحاضر والمستقبل.

أما من يقول أن مثل هذا الاقتراح هو من قبيل اللغو أو أنه لا ضرورة له وأنه يجلي الخطر على الأردن، فانا أقول هذا قول مردود عليه لأننا نعرف ويعرف الجميع ويعرف السادة أو المطيخ القانوني في وزارة الخارجية وفي رئاسة الوزراء مدى قوة أي قانون داخلي في مواجهة القوانين الدولية أو القرارات الدولية. نعرف ذلك ومع علمنا بذلك جيداً لكننا نصر على مثل هذا الاقتراح، فالقانون أيها السادة هو سياسة وهو تعبير عن موقف.

لم يخطر ببال أحد عندما وضع هذا الاقتراح أن الأردن بإمكاناته المحدودة قادر على مقاومة الأميركيين والقوى الاطلسية، لكننا قادرين على أن نقول كلمة الحق وأن نقرر السياسة من خلال هذا المجلس، مجلس النواب، ونسمع العالم أن في الأردن مجلس نواب وديمقراطية تندد بالشرعية الدولية من خلال إقرار قانون معين بمنع مقاطعة أي قطر عربي. الأمر ليس مرتبطاً بالعراق، مرتبطاً بأي قطر عربي. والأمر يتم عن توجه قومي للأردن، مثل هذا القانون حقيقة هو تأكيد لموقف قومي لهذا الوطن.

لذلك أنا حقيقة وبعيداً عن الانفعالات

الدكتور أحمد العبادي: يعني كل الناس وإحنا لما ييجي دورنا...

معالي رئيس المجلس: إسمك مسجل في القائمة، بدنا اثنين واحد يتحدث عن ضرورة إبقاء النقاش وواحد على إقفال باب النقاش حسب الاقتراح. تفضل الدكتور على نفس النقطة.

الدكتور أحمد العبادي: شكراً سيدني الرئيس، بدني أحكي عن القانون.

معالي رئيس المجلس: لا، تحدث عن هل بقي باب النقاش مفتوح أم نقفل باب النقاش.

الدكتور أحمد العبادي: يا سيدني أنا حقيقة مع استمرار باب النقاش، استمعنا إلى الزملاء الكرام في وجهات نظر متباينة. بعضها مؤيد لما ورد من اقتراح الزملاء وبعضها لا يؤيد وبعضها بين بين.

لذلك فأن هناك كثير من وجهات النظر التي تستحق أن يسمع لها، واستغرب أن بعض الزملاء الكرام عند ما يتحدث يطلب إقفال باب النقاش.

قد تسمعون من بعض الزملاء الكرام الذين أدرجت اسمائهم على قائمة الكلام ولم يتكلموا، قد تسمعون من الاقتراحات ما يسوغ للمجلس الكريم ونخرج بحل مشرف للطرفين لاقتراحنا واقتراح الحكومة.

لذلك سيدني أنا مع استمرار باب النقاش وأرجو أن أحتفظ بحقي لأنه عندي تعليق وعندني اقتراح محدد قد يعني المجلس وقد يعني الحكومة من وجهة الراس، وشكراً.

أنا أدعو الجميع أن نحيل هذا الاقتراح إلى اللجنة القانونية لتقديم اقتراحها إلى هذا المجلس الكريم ليقرر بشأنه القرار المناسب.

أؤكد للمرة الثالثة لا داعي للخوف أو التخوف لأنه لا يوجد في الاقتراح ما يخوف ولا داعي لمثل هذه النبيرة... وشكراً سيدني الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، مسجل لدي ست وثلاثون نائباً تحدث منهم سبعة عشر، هل تريدون أن نستمر أم أن هذا يعطي صورة أولية؟ يعني إذا كان هناك وجهة نظر اعتقد أنها قيلت. يعني إحنا تجاوزنا حتى على الناس الذين طلبوا إغلاق النقاش من باب توسعة القاعدة في الحديث، عندنا الآن حوالي ١٩٠ زميل مسجل الآن. نقطة نظام الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس، نقطة النظام أن هناك اقتراحاً من أحد النواب بإقفال باب النقاش وثني عليه، من حق هذا النائب الذي اقترح إقفال باب النقاش وثني على اقتراحه أن يفتح باب النقاش لاثنتين، واحد يوافق إقفال باب النقاش وواحد يخالف إقفال باب النقاش. ويكون حديثهما منصفاً على قضية ضرورة فتح النقاش أو عدم الاستمرار فيه. وبعد ذلك يتم التصويت على هذا المقترح فإذا أخذ أغلبية إقفال باب النقاش فيقفل. أرجو تطبيق نقطة النظام هذه معالي الرئيس... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور أحمد عويدي انت موافق؟

معالي رئيس المجلس: مع من إقبال باب النقاش؟ الأستاذ أنور الحديدي.

السيد أنور الحديدي: أنا مع إقبال باب النقاش معالي الرئيس، حقيقة لاهمية هذا الاقتراح وللموقف الصعب من هذا القرار سواء بالنسبة للزملاء النواب أو للحكومة. فاني اقترح أن يتم لقاء سرياً لا يحضره أحد مع الحكومة...

معالي رئيس المجلس: مع النقاش استاذ أنور، احنا نحكي عن إقبال باب النقاش أو فتح باب النقاش. الدكتور ذيب مرجي مع إقبال باب النقاش، تفضل.

الدكتور ذيب مرجي: سيدي، نعم أنا مع إقبال باب النقاش للأسباب التالية. أولاً: من حيث الجوهر أنا لا أرى خلاف بين الأخوة الزملاء جميعاً من حيث جوهر الموضوع.

ثانياً: أنا أعتقد بعد المداخلة القيمة التي أبداهها الأستاذ سليم الزعبي التي أزال فيها بعض الإشكالات، أنا لا أعتقد أنه ربما يطرح رأي آخر جديد ويعارض ما هو مطروح. لهذه الأسباب لا أعتقد أنه سيكون هناك رأي جديد في الموضوع، وللأسباب هذه أنا مع إغلاق باب النقاش والتصويت على تحويله للجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: الآن نصوت على ابقاء باب النقاش مفتوح أو إقبال باب النقاش، الآن من يرى إقبال باب النقاش؟

السيد الأمين العام: ٣٧ من ٧٠.

معالي رئيس المجلس: ٣٧ من ٧٠.

ويقفل باب النقاش. الآن الاصل أن يحول هذا إلى اللجنة القانونية للنظر فيه وإعادةه إلى المجلس أو الاقتراح أنه لا لزوم له وأن هذا ليس مكانه. هل هناك اقتراح استاذ البيطوش، تفضل.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الحقيقة اللجنة المختصة إن كان هناك مثلاً فيه اقتراح برفض القانون، لكن إن فشل الاقتراح فاللجنة المختصة هي لجنة الشؤون الخارجية وليست القانونية لأن الموضوع يتعلق بمعاهدات دولية.

معالي رئيس المجلس: خيلنا نسلم إذا سمحتم، هذا اقتراح بقانون والاقتراح بقانون إلى اللجنة القانونية. من يرى رفض هذا القانون وعدم تحويله؟ وهو لا بعد. من يرى رفض هذا القانون وعدم قانونيته وأن مكانه ليس هنا، وهذا لا بعد، من يرى ذلك؟ ترفع الأيدي رجاءً.

السيد الأمين العام: ٣٦ من ٧٠.

معالي رئيس المجلس: ٣٦ من ٧٠. ولهذا الأغلبية تقول بعدم قانونية أو دستورية هذا الاقتراح. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٢. اقتراح بقانون رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/١. مقدم من (١٩) نائباً بشأن تعديل قانون الانتخاب المعمول به بحيث يكون الاقتراح واجباً وطنياً على كل من تتوفر فيه شروط الناخب القانونية.

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الدكتور رئيس مجلس النواب  
الأكرم.

ومع بالغ الاحترام، ولأننا نسلم ابتداء بأن الدستور نص على أن الحرية الشخصية مصونة «المادة السابقة منه» ولأننا نؤمن بأن ما نحن بصدده، ويصدد اقتراحه، لا يشكل مساً بهذه الحرية، وانما يمثل في النهاية حماية لها، وتطبيقاً لنص المادة ٢٤ من الدستور، بإعتبار أن الأمة «مجموع الأمة» مصدر السلطات.

فإننا نقترح طلب اجراء تعديل على قانون الانتخابات المعمول به، بحيث يكون الاقتراح واجباً وطنياً على كل من تتوفر في حالته شروط الناخب القانونية، وبما يرتب مسؤولية قانونية مناسبة، على كل من يتخلف عن اداء هذا الواجب دون عذر مشروع ولذلك واستناداً للمادة ٩٥ من الدستور نقترح على المجلس الكريم، الموافقة على اقتراحنا هذا، وإحالة إلى الحكومة لوضع صيغة مشروع قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب المشار اليه اعلاه رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ واعطاء الأمر صفة الاستعجال.

مع وافر الاحترام.

١- عبد الباقي جمو

٢- جمال حداد

٣- سلامة الغويري

٤- النائب د. أحمد عويدي العبادي

٥- النائب فارس النابلسي

٦- د. عوني البشير

٧- سمير قعوار

٨- محمد دردور

٩- نادر الظهيريات

١٠- د. حسني الشيبان

١١- مطير البستنجي

١٢- د. قسيم عبيدات

١٣- نواف الخوالده

١٤- عبدالله زريقات

١٥- سعد السرور

١٦- جمال الخريشة

١٧- محمد فارس الطراونة

١٨- محمد العلارونه

١٩- عبد الكريم الكباريتي

معالي رئيس المجلس: هل هناك من يرى ضرورة للنقاش؟ طيب نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة ونعود للنقاش.

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق للصلاة والاستراحة ثم عادت بعدها للانعقاد.

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: التصايب مكتمل، بسم الله نستأنف الجلسة. البند ٢ من البند ٤٤ من جدول الأعمال اقتراح بقانون رقم ٦٠ الاستاذ الدغمي مسجل للحديث، والاستاذ خلفات. تفضل استاذ خلفات.

السيد فؤاد الخلفات: شكراً معالي الرئيس.

فيما يتعلق بالاقتراح بقانون بشأن تعديل قانون الانتخاب، في الحقيقة أنا أخالف هذا الاقتراح لسببين:

السبب الأول: أن القانون ينبي عليه حكم، والحكم لا يبي إلا على علة. في مثل هذا الوضع لا يمكن أن تتحقق شروط العلة التي



ينبغي عليها الحكم، بمعنى أننا نريد علة مناسبة، ظاهرة، منضبطة، ملائمة لانشاء الحكم. ولا يمكن إطلاقاً أن نبي أو نتحصل على هذه العلة التي سينبغي عليها الحكم، وبالتالي لا يمكن أن نلزم فئة معينة من الانتخاب.

أما السبب الثاني: فالمعروف عرفاً وقانوناً أن هناك فئة في حالات الاقتراح تسمى فئة المعتنقين عن التصويت. هذه الفئة إذا أردنا أن نقول في هذا الوضع يجب أن لا تكون، كأننا نريد أن تسري هذه المقولة أو القانونية في قضايا الاقتراح. ولا يوجد ما يحول من أن يظهر لنا اقتراح في موضع ما يقول إما أن نقول نعم أو نقول لا.

ولهذا السبب الثاني المؤيد للسبب الاول انتفاء العلة المناسبة الظاهرة للملائمة المنضبطة لإيجاد الحكم، فأني أخالف هذا الاقتراح وأرجو رده... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

مع إحترامي لمقدمي هذا الاقتراح فأني أرى عدم دستورية هذا الاقتراح، وذلك بالرجوع الى نصوص المواد الدستورية التي تتحدث عن حرية المواطن وعن حقه في العمل وكذلك في التملك والتعبير عن رأيه. فأنها جاءت جميعاً في صيغة «يجب للاردني»، أي أن الامر بين مشروعية الفعل للاردني ولا يوجب ذلك الفعل عليه. ومنصوص في الدستور ايضاً أن الالزام في بعض الامور التي هي تدخل في

نطاق الحرية الشخصية لا تكون إلا في حالات اضطرارية نص عليها الدستور.

واذكر الاخوة الكرام بالمادة «١٣» من الدستور «لا يفرض التشغيل الالزامي على أحد غير أنه يجوز بمقتضى القانون فرض شغل أو خدمة على أي شخص:-

١- في حالة اضطرارية كحالة الحرب، أو عند وقوع خطر عام، أو حريق، أو طوفان،... الخ» إذن الاصل أن يمارس الانسان حريته باختيار ولا أن يجبر على ممارسة هذا الحق بأي حال من الاحوال إلا في حدود المصلحة العامة والقضايا العليا.

وباعتقادي أن هذا المواطن الذي نريد أن نجبره على أن يدلي بصوته الانتخابي سيترتب عليه عاذير كثيرة جداً، منها قد يكون هذا المواطن خارج الاردن وذلك يعني أنه قصر في أداء واجب بأنه موجود خارج الاردن. قد يكون مريضاً، قد يكون مشغولاً بأمر يراه الزم وأضر لحياته. قد يكون عاملاً يريد أن يكتسب رزق عياله في طيلة ذلك اليوم. فإن أحول بينه وبين رزق عياله ليصوت لأمر قد لا يراه ضرورياً، أن يقول لفلان أو علان من الناس.

ثم إن الاقتراح سري فمن يلزم المواطن أن يضع صوته لشخص منتخب فلان أو علان. قد يضع الورقة بيضاء عندئذ، لماذا نعمل مع هذا الذي وضع ورقة بيضاء ولم ينتخب أحداً؟ أنا باعتقادي أن هذا الامر غير دستوري، لذلك أرى رد الامر والاقتراح لعدم دستوريته... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور

محمد الحاج.

الدكتور محمد أحمد الحاج: شكراً معالي الرئيس.

اعتقد أن هذا الاقتراح يتعارض مع حرية المواطن، وكما سمعنا قبل قليل هب أن هذا المواطن قدم ورقة بيضاء ماذا نفعل به؟ ولا فرق عندئذ بين الورقة البيضاء وبين الامتناع عن التصويت.

والقاعدة الشرعية تقول «ليس على مستكره طلاق» وكذلك العقد، أي عقد، بالاكره يعتبر باطلاً. فلا حاجة لمثل هذا القانون وترك الحرية للمواطنين، ولا بأس أن تتولى وسائل الاعلام دعوة المواطنين لممارسة حقهم وتذكيرهم بهذا الحق وتوعيتهم بهذا الحق... وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عيسى الرموني.

السيد عيسى الرموني: شكراً معالي الرئيس.

لا أعتقد أن إرغام المواطن على الادلاء بصوته هو نوع من الارغام الديمقراطي، إن صح التعبير. وأي منطق يبرر هذا الارغام... ١١٩.

إن كثيراً من الدول الديمقراطية لا تصل فيها نسبة المقتصرين الى ٥٠٪ ممن يحق لهم الاقتراح.

أرى أن نرفض هذا التعديل وهذا الاقتراح وأن نتوجه بدلاً من ذلك إلى الاخوة المواطنين المالكين لحق الاقتراح برجاء الذهاب

الى صناديق الانتخاب لما في ذلك من تبادلية لواجب وطني وقومي وديني.

إن السماح بالتعديل المقترح هنا من مجموعة من الاخوة النواب سوف يخلق معضلات ومشاكل لا حصر لها، وقد يأتي بنتائج تكون عكس ما يتمناه الموقعين على هذا الاقتراح، مع احترامي لتوجهاتهم.

ولهذا اقترح رد هذا الاقتراح وعدم تحويله الى اللجنة القانونية أو أي لجنة أخرى... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ فخري قنوار.

السيد فخري قنوار: معالي الرئيس. أعتقد أن ما ذهب اليه الاخوة الموقعون على هذا الاقتراح، يعبر عن أمنية في صدر كل واحد منا. لكنني اعتقد ايضاً، أن الاقتراحات العملية شيء، والامنيات الجميلة شيء آخر. فأنا لا أدري كيف تستطيع السلطة التنفيذية أن تطبق اجراء كهذا، وكيف تستطيع جرّ الناس الى صناديق الاقتراح، وماذا ستفعل اذا أحجم نصف المجموع الاجمالي للشعب عن ممارسة حقه الانتخابي؟ وكيف يمكن أن نضع قانوناً لا نستطيع حمايته وتطبيقه؟

من حيث المبدأ، فإن ممارسة الانتخاب أو عدم ممارسته جزء من حرية الرأي، وكما أن الانتخاب موقف ورأي، فإن عدم الانتخاب موقف ورأي ايضاً، ومن واجبننا أن نكون الى جانب حرية الرأي وحرية التعبير، حتى لو كانت هذه الحرية من خلال الموقف السلبي.

هكذا من الأهل

واعود لأقول، رغم ذلك كله، انني اتفق  
أن يذهب كل الناس الى صناديق الاقتراع،  
واتفق ان تتوفر بين ايدينا آلية مناسبة وعملية  
بحيث تتمكن من إقناع المواطنين جميعاً بالمشاركة  
في الانتخابات النيابية. . . وإذا كانت هناك الآلية  
المطلوبة، فاني سأكون الى جانبها. . . وشكراً  
معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي  
الرئيس.

اعتقد أنه من المعروف أن الانتخابات  
والعملية الانتخابية يجب أن تعبر عن الإرادة  
الحقيقية للأمة، وحقيقة هل إذا جرت  
الانتخابات من ٣٠٠ أو ١٥٠ أو ٢٠٪ هل ذلك  
يعبر عن الإرادة الحقيقية للأمة، أم هل هذا يعبر  
عن رأي الأقلية في الأمة. وبالتالي هل يعني ذلك  
معناه إعمال المبدأ الذي يقوم عليه الدستور  
الاردني كله والأمة مصدر السلطات.  
كيف يمكن أن تكون الأمة مصدر  
السلطات بتعبير ١٠٪ أو ١٠٪ عن إرادة  
الأمة!!!

في الواقع هناك سؤال مطروح في العالم  
كله، أنه هل التصويت حق شخصي للناخب أم  
هل هو وظيفة اجتماعية سياسية. وبالعكس هو  
وظيفة المواطنة الأولى التي يجب أن يترفع عليها  
كل مواطن، وايضاً من واجب قناصون  
الانتخابات أن يرفع درجة وعي المواطن على  
مواظته وعلى حقوقه السياسية. حق الانتخاب  
أصبح في المجتمع المعاصر وظيفة اجتماعية

سياسية وليس حقاً شخصياً للشخص أن يؤديه  
أو لا يؤديه.

أما عن الجواب فيسبغ يتعلق بالسلطة  
التنفيذية وما يمكن أن عمله، في الواقع كثير من  
الدول ويمكن من الدول السابقة على الأخذ بمبدأ  
الاجبار على التصويت مصر في الدول العربية.  
في العالم هناك إيطاليا، واستراليا، اليونان،  
بلجيكا، شيلي، البرازيل، بعض هذه الدول  
التي أخذت بالالتزام بالانتخابات إعمالاً لمبدأ  
الشعب مصدر السلطات أو الأمة مصدر  
السلطات والانتخابات يجب أن تعبر عن إرادة  
الأمة. هل معنى ذلك أن أجبر الناخب أن  
يصوت الى فلان أو علان!!! لا، معنى ذلك على  
الأقل أن يذهب الى صندوق الانتخاب وقد يدلي  
بورقة بيضاء. في هذه الحالة مجرد الذهاب حتى  
لأن يصوت هو أعلن إرادته وأدى واجبه  
الانتخابي.

موضوع أن هذا تدخل في الحرية  
الشخصية، الواقع علينا أن نجيب أنه هل هذا  
حق شخصي أم وظيفة اجتماعية سياسية.  
الدول التي أخذت بالالتزام الواقع بعض الدول  
اكتفت بالاعلان في كافة الصحف كعقوبة  
معنوية عمن لا يمارسون حقهم الانتخابي،  
والبعض أوقع عقوبة مادية. بعض الدول  
حرمت من لا يتخبط من الوظيفة العامة لمدة  
٣ سنوات، بعض الدول أخذت بهذا النهج.  
ممنوع على من لا يؤدي الانتخاب باعتباره وظيفة  
المواطنة الأولى أن يأخذ وظيفة عامة لمدة ٣  
سنوات. ويمكن أن يكتفى بالاعلان في  
الصحف كعقوبة معنوية ويمكن أن توضع عقوبة  
مادية.

أعود لأقول أنه إعمالاً لمبدأ الأمة مصدر  
السلطات وأن الانتخاب هو تعبير عن إرادة  
الأمة بأكثريتها الساحقة، والزام المواطن بأداء  
هذه الوظيفة أرى أن هذا الاقتراح في عمله  
وقانوني ولا يتعارض إطلاقاً مع الدستور  
الاردني، والدساتير المماثلة للدستور الاردني في  
كثير من الدول أخذت بهذا النهج وأخذت بمبدأ  
الالتزام. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن  
الرحيم.

شكراً معالي الرئيس. . .

معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم  
مسجلين كلكم، تحبوا تسمعوا الاسماء  
المسجلة؟ بعد الدكتور همام الدكتور محمد أبو  
فارس، الدكتور الخصاونة، الاستاذ العكور،  
الاستاذ الدغمي، الاستاذ داود، الزعبي،  
مرجي عتاب، عبد الرؤوف، علاوي، الزين،  
عويدي، عبد الباقي، البطوش، الطراونة،  
وابوزنط ناسينة متأسفين.

السيد عيد المنعم أبوزنط: معالي الرئيس  
عمامي مرفوعة ويدي مرفوعة فكيف لا تراني.

معالي رئيس المجلس: الدكتور همام  
سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن  
الرحيم

شكراً معالي الرئيس

انني أرى أن هذا الاقتراح غير عملي ولا

يمكن تطبيقه، وبالتالي يحول الشعب يعني فعلاً  
الى متهم في قصص الاتهام ومئات الآلاف من  
الناس أو ربما أكثر من ذلك سيكونون في موضع  
الملاحقة وفرض العقوبات والغرامات أو ما شابه  
ذلك. من هنا الحقيقة هذا الاقتراح غير عملي،  
نحن أمام اقتراحات عملية أولى من هذا  
الاقتراح فمثلاً أن يكون هناك بطاقة انتخابية  
ثابتة دائمة للناخبين جميعاً يتخبط فيها على مدى  
السنوات وتبقى ثابتة له مثلاً، هذا اقتراح أولى  
من هذا الاقتراح.

لذلك أرى رد هذا الاقتراح. . . وشكراً  
معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:  
شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة بالنسبة للقول أن هذا يتناقض مع  
حرية الرأي، فالحقيقة ممارسة الحق الانتخابي  
كواجب لا تتناقض مع حرية الرأي. فإن الشاهد  
في أي قضية من القضايا إذا طلب للمحكمة  
كشاهد ولم يكن له دخل فيها إلا أنه شاهد هذا  
الحادث فإنه يلزم للحضور للدلاء بشهادته، ولا  
يعتبر هذا منافياً لحرية الرأي، ولو قدم شهادة  
كاذبة فإنه سيحاسب على ذلك.

لذلك الواجب الوطني في هذه المسألة  
هنالك كثير من المواطنين يتهاون في تسجيل  
اسمه في سجلات الناخبين وهو له رغبة أن يدلي  
بصوته في الانتخابات. كثير من الناس يتهاون  
أن يدقق هل اسمه ورد صحيحاً أم خطأ.

بما أن الحكومة، أي حكومة من

هكذا من الأهل



الحكومات، تعطل العمل في يوم الانتخاب فلذلك على المواطن أن يدي برأيه سواء كان وضع الورقة بيضاء المهم أن يمارس الحق الانتخابي... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور محمد أبو فارس.

الدكتور محمد أبو فارس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

الحقيقة ما قيل أنه شهادة الشهادة واجبة وليست حقاً، «كونوا قوامين بالقسط شهداء»، فالامر يقتضي الوجوب هنا. انما هنا حق، فالحق أن ينقلب الى واجب وأن يترتب عليه جريمة، لأن مخالفة القانون إذا نص يعتبر مجرم، وبالتالي تكون الجريمة جنائية أو جنحة أو مخالفة. وتشكيل العشرات من المحاكم للمواطنين هذا أمر في غاية العجب فعلاً، لأنه يترتب على هذا القانون مش تقول بس واجب، ومن يخالف ينبغي أن يعاقب.

ولا أعتقد هذا في صالح المواطن ولا في صالح الأمة بل الأصل أن تكون هناك حملات توعية للتوجه لصناديق الاقتراع وما الى ذلك، أما أن يصبح قانوناً فهذا أمر في غاية الصعوبة والتعذر. ولذلك اقترح أن يرد ولا يحول الى اللجنة القانونية... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور الحصاونة.

الدكتور يوسف الحصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس أصبحت المسألة واضحة

جلية بالنسبة اليها، وفهمنا أن هنالك دولا تأخذ مبدأ إجبار المواطن على الادلاء برأيه، وأن حرية الرأي تتناقى مع مثل هذا القانون.

لذلك معالي الرئيس اقترح أن يقفل باب النقاش، وأنا لم أيدي رأيي في الموضوع حتى لا يقال تحدث ثم اقترح باقوال باب النقاش. أنا اقترح يقفل باب النقاش والمسألة واضحة والتصويت على هذا القانون إما رده وإما تحويله الى اللجنة المختصة... وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الآن تحدث حوالي عشرة واتوقع وضوح الامر، فهناك اقتراح بعدم قبول هذا الاقتراح بقانون. من يوافق على عدم قبوله أو رفضه؟

السيد الامين العام: «٣١» من «٦٠».

معالي رئيس المجلس: «٣١» من «٦٠» وعدم موافقة على هذا المشروع. البند الخامس. عفواً الاستاذ الزعبي نقطة نظام.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس، بعد التصويت اتساءل عن مدى دستورية التصويت على اقتراح بقانون موقع من أكثر من عشرة نواب؟ هذا التساؤل ينصرف الى هذا الاقتراح بقانون كما ينصرف الى الاقتراح بقانون المتعلق بعدم مقاطعة الدول العربية.

لورجمننا الى نص المادة «٩٥» من الدستور فأنها تقول يحال أي اقتراح بقانون موقع من عشرة نواب أو أكثر ليحال الى اللجنة القانونية حكماً سيدي الرئيس. اعتقد أن هذا الامر ليس بحاجة الى تصويت، الذي يصوت

عليه هو قرار اللجنة القانونية التي أحيل لها الاقتراح.

لذلك سيدي الرئيس أنا اعتقد أننا صوتنا مرتين على أمر مخالف للدستور... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اخواني اذا سمحتم هذا الموضوع ليس جديد في بداية الجلسة، وكان هناك أيضاً نصوص واضحة بالدستور ووضح نصاً عاماً النظام المفسر للدستور وهو بموجب قانون أوضح هذا الامر، وهذا ما هو معمول به في كل ما مضى. لهذا أرجو أن لا نعود لمثل هذه القضايا التي بحثت واتخذ بها قرار. ننقل الى البند «٥».

السيد الأمين العام:

(٥) الاقتراحات برغبة:

١. اقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٣/١/٣١ مقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد بشأن ان يقوم ديوان المحاسبة بالاشراف المباشر على كافة أموال اتحاد الجمعيات الخيرية الاردنية.

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم.

السلام عليكم اما بعد،

فأتقدم باقتراح برغبة في موضوع:

ان يقوم ديوان المحاسبة بالاشراف المباشر على كافة أموال اتحاد الجمعيات الخيرية الأردنية وإرسال مندوب عنه للمشاركة في عمليات السحب والاصدار لليانصيب الخيري خاصة بعد الاشكال الأخير الذي حدث.

وشكراً لكم والسلام عليكم.

مقدمة من

النائب منصور مراد

١٩٩٣/١/٢٧

معالي رئيس المجلس: للجنة الادارية. الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: أود أن اتساءل عن مدى دستورية وقانونية هذا الاقتراح...

معالي رئيس المجلس: على كل حال...

الدكتور علي الفقير: عفواً أنا أتكلم بالموضوع لأنه يمكن أن نعدل الموضوع لأمر آخر، يعني هل قانون ديوان المحاسبة يسمح بأن يتدخل في مراقبة اليانصيب الخيري؟ وهل قانون اليانصيب الخيري يسمح لديوان المحاسبة بالمراقبة؟

إذا كان هذا من وجهة القانونية - صحيح فالأقتراح برغبة صحيح وينفذ.

معالي رئيس المجلس: يأتيان الجواب من اللجنة إن شاء الله، توكل على الله. اللجنة الادارية. البند «٦».

السيد الامين العام:

(٦) قرارات اللجان:

١. قرار اللجنة الادارية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة الادارية.

السيد فؤاد الخلفيات مقرر اللجنة الادارية:

اللجنة الادارية لمجلس النواب

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب

هكذا من الأهل

وتغيب بمعذرة معالي السيد هشام  
الشراري.

وتغيب بدون معذرة السيد فيصل  
الجازي.

وشارك في الاجتماع معالي وزير الداخلية، معالي وزير الزراعة، سعادة نقيب الأطباء البيطريين، وعدد من المحالين الى التقاعد من وزارة التربية والتعليم.

ونظرت اللجنة بالاقتراحات بمرغبة  
والشكاوى المحالة اليها من رئاسة المجلس،  
وقررت ما يلي:

في هذا الاجتماع والخاص بالتقسيمات الادارية وما يمكن أن يطرأ عليها في المستقبل القريب، أكد معالي وزير الداخلية ان احداث اي تغير اداري في أي منطقة يحتاج الى أمور ثلاثة هي:

١. مخصصات مالية لهذا الاحداث  
الجديد.

٢. توفر الكثافة السكانية وطبيعة الموقع الجغرافي.

٣. ظروف طارئة وملحة تكون سببا في الترفع والاستحداث.

كما أكد معاليه ان من اولويات الحكومة تطوير الخدمات بدلاً من التحويل الإداري إضافة انه لم تتولد لدى الحكومة لغاية تاريخه القناعة للقيام بأي تعديل في التقسيم الإداري

ولذا أكد معاليه انه لم ينسب في هذا الاتجاه أي شيء لمجلس الوزراء، كما انه لم تصله أية إشارة للتسيب بهذا الموضوع او الشروع به .

وان هذا الامر لا يعد من أولويات عمل الحكومة، وبرامجها المزدحمة والمتراكمة.

وعليه ترى اللجنة الإدارية ان اي موضوع يتعلق بالتقسيمات الإدارية سيتم حفظه في الوقت الحاضر.

(١) الاقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٠/١/١٩٩٣، والمقدم من معالي النائب السيد محمد العلوانه، بخصوص:

أ- ترفيع قضاء الطية / اربد الى لواء  
وناحية الوسطية الى قضاء.

«تسرى اللجنة حفظ هذا البند من الاقتراح».

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي .  
السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً  
سيدى الرئيس .

الحقيقة أنالريد أن المحدث في موضوع  
التقسيمات الادارية، وأود بداية أن أشكر  
اللجنة الكريمة ومعالي وزير الداخلية على هذا  
النقاش الذي جرى بينهم. ولكن لفت نظري في  
التقرير بأن معالي الوزير أكد بأنه لم تصله أية  
إشارة للتسبب بهذا الموضوع أو الشرع به.

لدينا معلومات شبه مؤكدة أن بعض  
الحكام الاداريين قد أرسلوا شيئاً من هذه  
التنسيبات الى معاليه. نريد أن نطعن أكثر مع  
اطمئناننا بما ورد في كلامه لدى اللجنة الادارية.  
نريد أن نسمع من معاليه في هذه الجلسة لو تكرم

وهنا انصت الجميع لسماع آذان العشاء.  
معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الشيخ علي.

الدكتور علي الفقيه: شكراً معالي  
الرئيس.

الرئيس.  
عما هو موجود أمامنا أرى أن ما قدرته  
اللجنة منسوبة إلى معالي وزير الداخلية من أنه لم  
ينسب إلى مجلس الوزراء أي ترفيع أو تعديل في  
التقسيمات الإدارية، كعائنه أيضاً لم تصله أية  
إشارة للتنسيب، أي لم تأتي إشارة من رئيس  
الوزراء لينسب، ولا يعني أنه لم يتلقى إشارة من  
مخالف لأن الوزير لا يتلقى إشارات من مخالف  
لتنسيب.

وباعتقادي أن حمل الكلام على موضوع قضاء «الطبية» باعتقادي هذا تجوز من معاليه في القضية، وما دامت التقسيمات الإدارية تصدر بنظام ومعنى ذلك أنه لا يمر على هذا المجلس وهذا المجلس لا يقول كلمتي في التقسيمات الإدارية. وأشير الى البند الثالث من الامس التي يعتمدها معاليه، أو أي صاحب معالي في مستقبل الايام، هو ظروف طارئة وملحة. وهذا بند مطاط وهو الذي لا يخضع لمقاييس موضوعية لأنه يخضع لاعتبارات أقوى، وقوى مؤثرة فاعلة هي التي تحدث تغييرات في التقسيمات الادارية.

وأنا أحفظ على قرار اللجنة الإدارية، فإن من حق هذا المجلس وإن كانت الحكومة لا تتوجه حالياً إلى إحداث تغييرات في الأمور الإدارية. لكن من حق هذا المجلس ومن حق أي نائب فيه أن يرفع للحكومة رغبة مواطنة وناخبة في إحداث هذا التغيير. فعندئذ بدل أن

تأكيداً بأن موضوع التقسيمات الادارية غير وارد  
إلا على ضوء الاسس التي مستعمد، وعلى ضوء  
الامور الثلاثة الواردة في كلام معاليه لدى اللجنة  
الادارية. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي  
وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية: شكراً معالي  
الرئيس.

حين تشرفت بمقابلة السادة رئيس  
وأعضاء اللجنة الادارية في مقر عملها انصب  
الحديث على وجه التخصيص على هذه النقطة  
بالذات وعلى هذا الموضوع بالذات.

لكننا واثناء السياق تحدثت الى الاخوة  
رئيس وأعضاء اللجنة عن إطار الموضوع  
والاسس التي يتم الارتكاز اليها عندما يتخذ  
قرار بشأن مثل هذا الموضوع .

ولذلك عندما قلت بأنه لم يصل الي  
تنسيب بهذا الشأن إنما كان كلامي منصّباً على  
موضوع طلب ترفيع قضاء الطيبة الى لواء، ولم  
أكن أقصد، على الأقل، إطلاق الكلام ليكون  
شاملاً لكل مطلب ورد أو لم يرد. بدليل أن  
طلبات أخرى تم إيصالها الى وزارة الداخلية لا  
بل ويحتفي في هذا المجلس الكريم، وكان ردي  
عليها واضحاً مثل وضوح ردي هذا.

ولذلك أرجو أن أكون قد أوضحت . على كل . كما يعلم المجلس الكريم أن هذا الموضوع ينظم بموجب نظام هو نظام التقسيمات الادارية ووفق أسس خلصت أهمها عندما تشرفت بمقابلة رئيس وأعضاء اللجنة الادارية . . وشكراً .

۱۰۳



يحفظ المجلس شكاوى المواطنين وشكاوى النواب يجب أن نجبر الامر للحكومة لتكون هي الحافظة لرغبات المواطنين وليس النواب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد السلام فريجات.

السيد عبد السلام فريجات: معالي الرئيس، الحقيقة جزء مما كنت أود أن أقول تكلم به سماحة الاستاذ. فقد كان فهمي لقرار اللجنة المكتوب لدينا أن قصد معالي الوزير كان أنه لم تأتبه إشارة من هو اعل وليس من هو أدنى.

أما في توضيح معاليه الآن تبينت أمور أخرى وخالف فيها ما ورد في قرار اللجنة، بحيث أشار أنه كان قصده منصباً عن موضوع الاقتراح المحدد، قضاء الطيبة. ولذلك قامت اللجنة ببناء رأيا الأخير «وعليه ترى اللجنة الادارية أن أي موضوع يتعلق بالتقسيمات الادارية سيتم حفظه في الوقت الحاضر». هذا يختلف تماماً مع توجه معالي وزير الداخلية. خاصة وأنه أشار وأشار اللجنة في البداية بناء على رأيه أن هناك أسس حددت بثلاثة أسس، بصرف النظر عن كيفية هذه الاسس أو مناقشتها الآن، لكن لنفترض أنه توفرت هذه الاسس في موضوع ما فكيف تقول اللجنة في قرارها وتري اللجنة أن أي موضوع يتعلق بالتقسيمات الادارية سيتم حفظه في الوقت الحاضر. هذا توسع حقيقي من اللجنة وتفسير حملته عمل العموم وهو مقتصر على وضع خاص معين.

لذلك أرى أن قرار اللجنة بهذا الخصوص في غير محله واقترح أن يؤيد اقتراح

الزميل وأي اقتراح أقر مشابه لذلك وأن يرسل للحكومة لدراسته وفق الاسس التي اعتبرت في هذا القرار... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس. الحقيقة كان الموضوع منصب بشكل عام في الحديث عن التقسيمات الادارية، وأراد معالي وزير الداخلية أن يوجه السادة النواب فيها هو من أولويات الحكومة فيما يتعلق بالمحافظات والمناطق.

أما أن القضية منصبة على العموم فإن الامر جاء للحديث عن تطوير الخدمات بدلاً من التحويل الاداري، كما أنه لم ينسب في هذا الاتجاه من مجلس الوزراء ولم يأتيه إشارة للشروع به.

كما أنه يعلن معاليه صراحة أن هذا الامر لا يعد من أولويات عمل الحكومة وبرامجها المتزامنة والمشاركة، أي الامر منصب على التقسيمات الادارية وليس على قضاء «الطيبة» هذا الجزء البسيط الذي لا يمكن أن نطلق عليه برامج مزدوجة للحكومة.

ولذلك أرجو أن يتصرف ذهن الاخوة النواب إلى أن الحديث عام، وأن هذا هو الرأي العام السائد على الأقل في هذه المرحلة التي سيتعامل معها هذا المجلس في فترة وجوده مع السلطة التنفيذية، أما فيما بعد هذا المجلس فإن الامر أول كل حادث حديث.

لذلك اللجنة في المدى المنظور وما تبقى

حقيقة اقتنعت اللجنة الادارية بأن الاسس والمعايير المعتمدة لدى وزارة الداخلية كافية ولا داعي أن يتقدم الاخوة النواب بمقترحات غير مدروسة. ولذلك رأت اللجنة الادارية أن تقطع الطريق، إن جاز التعبير، على النواب لأنه كل نائب يمكن أن يتقدم باقتراح يرفع قضائه أو لوائه الى اعل.

وقد قمت بنفسني اثناء مناقشة الموازنة باقتراح بترقيق قضاء ناعور الى لواء، لكن الدراسة التي قامت بها اللجنة مع وزارة الداخلية هذه الدراسة أقنعتنا بأنه الآن ليست من أولويات الحكومة وليس من الضروري إجراء مثل هذا الامر.

لذلك كان التنسيب لهذا المجلس الكريم بحفظ مثل هذه الامور... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عيسى الرميوني.

السيد عيسى الرميوني: شكراً معالي الرئيس.

الاصل في التطوير الاداري أن يكون منصباً على الخدمات للمحتاجين هذه الخدمات والتي حرم أهل هذه المناطق منها أسوة بالمناطق الاخرى.

وعندما وقع «٦١» نائب من زملائنا على تحويل لواء جرش الى محافظة مع الالف التواقيع من الجهات الرسمية والشعبية في اللواء بملذكرة لدولة الرئيس، كانوا معتمدين على الاسس التي وضعها معالي وزير الداخلية في مقابلته مع اللجنة الادارية. وما نستفريه حقيقة أن في البند الثاني لهذه الاسس يتحدث معاليه عن الكثافة

من عمر هذه الدورة أي قضية في هذا الاتجاه ستقع تحت تأثير القرارات العامة للحكومة من تراكم للبرامج ومن عدم قناعة للقيام بالتعديل، وكذلك من عدم توفر أي اشارات أو أولويات لهذه القضية. لذلك أصرود فأؤكد للاخوة أن الاتجاه لتطوير الخدمات في المحافظات والتي تستعد الحكومة وتجعله من أولوياتها أولى من مطالبة تعلن فيها الحكومة صراحة أنها لن تقوم بهذا التوجه في المدى المنظور... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ما هو مطروح الآن ما جاء في «أ» فلننظر بما هو مطروح وأما الحكم العام فيعود اليكم في حالة أي رفض، اللجنة تعود للمجلس بأي قرار مستقبلاً، ولهذا ما هو منظور الآن هو ما جاء في «أ».

فأرجو إن كان هناك أي ملاحظة على توصية اللجنة فيما جاء في «أ»، اللجنة تقول ترى اللجنة حفظ ما جاء في بند «أ». النقاش واضح والفكرة لا تحتاج الى توضيح أكثر، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد داود قوجوق رئيس اللجنة الادارية: بسم الله. شكراً معالي الرئيس.

في الواقع أراحت اللجنة الادارية أن توفر وقت المجلس ووقت اللجنة عندما اجتمعت مع معالي وزير الداخلية لبحث الموضوع بكامله وليس موضوع «الطيبة» فقط. وبحثت فعلاً مع معالي الوزير هذا الامر وتبين للجنة أن هناك نظاماً يطبق بهذا الخصوص عند ترقيم أي لواء أو قضاء الى رتبة اعل.

هكذا من الأهل

السكانية وطبيعة الموقع الجغرافي، وهذه الاسس كافية لتحويل لواء جرش الى محافظة. حيث أن عدد سكانه أكثر من ١٥٥ ألف مواطن، والطبيعة الجغرافية معروفة لكل اردني أنها وسط المملكة، طبيعة سياحية، زراعية، ينقصها كل الخدمات...

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت نحن الآن أمام توصية اللجنة.

السيد عيسى الريموني: لا هو يتحدث بشكل عام معالي الوزير في هذا اللقاء.

معالي رئيس المجلس: القضية واضحة.

السيد عيسى الريموني: وعندما يقول معاليه إن هذا الامر لم يعد من أولويات عمل الحكومة وبرامجها المزدحمة والمتراكمة يعني أن هذه الأولوية سوف تبقى بعيدة عن الخدمات لحجم المحافظة الكبير. وبالتالي عندما تحدثت في الموازنة قلت أن ابن لواء جرش حتى يصله الدور بالنسبة للتعيينات بده ٢٠٠٠ سنة كنت أدرك ما أقوله. وعندما نتحدث عن الطرق الزراعية لطبيعة جغرافية مثل طبيعة جرش كنت أعرف ماذا أقول، وعندما نتحدث عن توسع اللواء الى دوائر لتكملة اللواء الادارية كنت أعرف ماذا أقول.

أما حديث معاليه فهو عبط للمواطنين الذين بنوا الامال على حكومة سيادة الشريف أن تنصفهم بحقوقهم وتعطيهم خدمات يستطيعوا من خلالها التبرؤ من الاقتصادي لخدمة الوطن والاردن وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هذا

الموضوع الآن أمام المجلس، فيه تنسيب اللجنة، من يرى الموافقة على تنسيب اللجنة؟ أغلبية كبيرة وموافقة على تنسيب اللجنة. البند وب.

السيد المقرر: ب - ترفيع النقطة الامنية في الطية / أريد الى مركز أمي كون الحاكم الاداري موجود ممثل بمدير القضاء.

«تري اللجنة جواز النظر فيما يخص البند (ب) من هذا الاقتراح واحالته الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليه خلال شهرين».

معالي رئيس المجلس: الفقرة وب» تنسب اللجنة الموافقة، من يوافق على وب»؟ موافقة كبيرة.

السيد المقرر: (٢) الشكوى رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠، والمقدمة للمجلس من خريجي معاهد الفابات العاملين في وزارة الزراعة / مديرية التحريج والغابات، بخصوص طلب المساعدة في منحهم علاوة صغوية عمل مقدارها (٢٠٪) لما يقومون به من عمل مخوف بالمخاطر البشرية والمادية.

«تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الزراعة والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: من يوافق على البند ٢٠٧؟ موافقة.

السيد المقرر: (٣) الشكوى رقم (١٥٦) تاريخ ١٩٩٣/١/٥، والمقدمة للمجلس من مزارعي الدواجن اللامه، بشأن تدبيل أسعار الدواجن، بالرغم من تسعيرة وزارة التموين

لكيلو الدجاج للمستهلك بواقع (٩٠) قرش، مما أربك هذا القطاع وأرقع فيه خسارات كبيرة.

لمعالجة هذه المشكلة التقت اللجنة الادارية بمجموعة من المزارعين وبحضور معالي وزير

التموين والذي أكد فيه معالي الوزير أن القضية متعلقة بالسماصرة والوسطاء ما بين المزارع والمستهلك والذين يتقاضون الربح الأكبر في حالة زيادة العرض أو نقص الطلب، ولذا كان الاقتراح بدراسة الموضوع دراسة وافية لوضع خطة شاملة لهذا القطاع تتضمن عدد المزارع المنتجة وحجم الاسواق وطبيعة عمل الوسطاء.

كما التقت اللجنة الادارية مرة أخرى مع معالي وزير الزراعة والذي أكد أن الزيادة في

عدد المزارع كان سببه أزمة الخليج وحاجة الأسواق العربية المجاورة للدجاج اللاحم والذي بانتهاء هذه الأسواق بدأت تظهر مشكلة الفائض. كما أكد معاليه أن سياسة تعويم أسعار

الدجاج اللاحم هو أنجح من تحديد على أرضية ان اللحوم الحمراء مدعومة الاعلاف ومعمومة السعر، وان الدجاج اللاحم غير مدعوم

الاعلاف ومثبت السعر. وأكد معالي وزير الزراعة أن قطاع الدواجن لا يزال في طور اصلاح الخلل الذي اعتراه نتيجة القرارات والسياسات الخاصة بتحديد أسعار العلف

وأسعار الصوص وتحديد أسعار الدجاج الحي وأسعار الدجاج المذبوح في عام ١٩٨٩. هذا بالإضافة الى تصورات وأفكار كانت

قد طرحت خلال المناقشة على مدار جلسات مع السادة الوزراء والمزارعين واللجنة الادارية.

ولاهية هذا الامر، فإن اللجنة ترى جواز النظر في هذه الشكوى واحالتها الى سيادة رئيس

الوزراء والاجابة عليها خلال شهر.

معالي رئيس المجلس: موافقة. البند ٥.

السيد المقرر: (٥) الشكوى رقم (٥٣٦) تاريخ ١٩٩٢/٥/٢٤، والمقدمة للمجلس من موظفي سلطة الكهرباء الأردنية، بخصوص

قبض مستحقائهم من مؤسسة الضمان الاجتماعي بعد تحويلهم الى نظام الخدمة المدنية

وبالتالي الاستفادة من التقاعد المدني. وبعد بحث هذه المشكلة مع ديوان الخدمة المدنية تبين

ان الغاء المادة ١٦٧/د/٣ من نظام الخدمة المدنية التي كان نصها (يعتبر خدمة الموظف

المصنف في المؤسسة بكاملها خدمة مقبولة

هكذا من الأهل

للتقاعد) أصبح موظفوا المؤسسات الرسمية العامة الذين انتقلوا الى نظام الخدمة المدنية في شبه فراغ قانوني، ولدى السؤال عن هذا الأمر من الديوان الخاص بتفسير القوانين، أفاد السيدون بقراره رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٠/١١/٧، بأن موظفي المؤسسات ذات الاستقلال المالي والإداري لا يخضعون للتقاعد إذا لم تدخل موازنتها في الميزانية العامة للدولة أو لم ينص قانونها بجعل موظفيها خاضعين للتقاعد. على هذا التفسير، ترتب استمرار خضوع هؤلاء الموظفين الى قانون الضمان الاجتماعي. ونظراً للمطالبة المتكررة أوعزت رئاسة الوزراء الى الجهات المعنية باصدار قانون معدل لقانون التقاعد يتم بموجبه اخضاع موظفي هذه المؤسسات الى قانون التقاعد وعلى هذا الاساس صدر القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٢، المعدل لقانون التقاعد الاصلي، وباعتبار تنفيذ هذا القانون من تاريخ اصداره وحسب المادة (٤٥) من قانون الضمان الاجتماعي أصبح لزاماً على الذين قبضوا مستحقاتهم من الضمان الاجتماعي أن يمددوها مع فائدة (٩/١)، وأصبحت المطالبة الآن عكس منطوق الشكوى المقدمة.

ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال شهر.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر: (٦) الشكوى رقم (١٣٢٣) تاريخ ١٩٩٢/١١/١، والمقدمة للمجلس من المحالين الى التقاعد في وزارة

التربية والتعليم بشأن قرار احالة خمسة وعشرين من القادة التربويين في الوزارة. وحسب ما جاء في الشكوى ان هذا القرار جاء مفاجئاً وفيه تسرع وتوقيته غير مناسب لا للمؤسسة التربوية ولا للمحالين الى التقاعد.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال شهر).

معالي رئيس المجلس: الشكوى معروضة على المجلس الكريم، الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس.

أولاً: من حيث المبدأ أنا مع إحالتها للحكومة للرد عليها، ولكنني أخشى أن في ذلك تعارض مع حق القضاء. لأن هناك قضايا مرفوعة كما أعرف من بعض المحالين على التقاعد واعتقد أن من الأفضل انتظار حكم القضاء. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

الواقع الموضوع المتعلق بالقضاء موضوع والمس بالقضاء المادة ١١٣ من النظام الداخلي نص المادة يقول ويجب أن تكون العريضة موقعة من مقدمها أو مقدميها أو مذكوراً بها مهنة مقدمها وحمل إقامته ويجب ألا تشتمل على المساس بمقام العرش أو البرلمان أو القضاء وألا تحتوي الفاظاً نابية. إذن القضية المطروحة أمام القضاء هذه القضية كونها مرفوعة لا يمنع النظر في المجلس حسب نص المادة ١١٣ أولاً.

ثانياً:-

عدد الذين أحيلوا على التقاعد «٢٥»، الذين رفعوا قضايا «١٨»، والذين قدموا الشكاوى فيهم من رفع قضية وفيهم من لم يرفع قضية. لذلك من الناحية النظامية والقانونية، اللجنة الادارية نظرت فيها وقانونية تماماً لوجود النقطتين التي ذكرت، الاولى المساس بالقضاء والثانية وجود أناس من المتقاعدين لم يرفعوا قضايا في المحكمة. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس.

أسف اني أقول لأول مرة مخالف للشيخ داود في اللجنة الادارية، لكن أنا أعلم أن عدد من الاخوان رافعين قضية في المحكمة. فبالتالي هي موجودة أمام سلطة أخرى وأعتقد ليس من حق المجلس التباي طالما أنها موجودة القضاء. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

اعتقد أن مناقشة اللجنة الادارية لهذه القضايا أو هذه الشكاوى بالذات ليس تدخلاً في القضاء ولا يؤثر بحال من الاحوال على مجريات القضية في القضاء. إنما هي محاولة من المجلس أن يخاطب الحكومة للنظر في هذا الموضوع فلعلها تصل الى حل إداري قبل أن تبت المحكمة في القضية. وعندئذ قد يكون هناك

إجراء يرضي الجميع ويكون هذا مساعداً في إسقاط القضايا المرفوعة في المحاكم.

لذلك نحن لا نتدخل لا نقول هذا ظالم أو هذا مجحف، جواز النظر والحكومة هي التي تقول قولها ورأيها، فإن اصرت الحكومة أن على أن تستمع لرأي القضاء في الموضوع فهذا حقها. وإذا رأت أن ترى رأياً آخر تحيلها للمجلس الكريم لحل هذه القضية إدارياً فليكن ذلك وليس هناك ممنوعة. لذلك أرى التصويت على رأي اللجنة. . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اقتراح اللجنة واضح فمن يؤيد قرار اللجنة بتحويلها الى الحكومة؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: «٣٢» من «٥٧».

معالي رئيس المجلس: «٣٢» من «٥٧» وتحول للحكومة حسب رأي اللجنة، البند «٧».

السيد المقرر: (٧) المذكرة رقم (٤٨) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٧، والمقدمة من سعادة النائب السيد ليث شبيلات، بشأن تعويض المقاولين بما نسبة معالي وزير الأشغال العامة والاسكان عام ١٩٨٩، ادخال بند تعديل الاسعار حسب قياس الغلاء وكذلك تعويض المتعهدين على التأخير الذي يكون بسبب غيرهم. هذا وقد أبدى معالي وزير الأشغال العامة والاسكان تفهماً للموضوع عند زيارة اللجنة لمعاليه.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الأشغال العامة والاسكان والاجابة خلال شهرين).



هذا من المجلد

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزهبي

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.  
السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

أنا موافق من حيث المبدأ على تقرير اللجنة الادارية باحالتها الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان، ولكن الاجابة خلال شهرين مسألة فيها نظر لانه لم يبق من عمر هذه الدورة شهرين، بقي أقل. أنا اقترح أن تكون الاجابة خلال شهر حتى نكون منطقيين مع أنفسنا من حيث الزمان.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: لدى مقابلة معالي وزير الاشغال العامة كان لا مانع لديه أن تكون القضية خلال شهر.

معالي رئيس المجلس: خلال شهر ماشي. شكراً، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٣/١/٣٠ والمتضمن القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ قانون العفو العام.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة القانونية:

الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة

القانونية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

قرار رقم (١٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصايبا القانوني بتاريخ ١٩٩٣/١/٣٠ برئاسة معالي السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة وحضور مقررهما سعادة الدكتور محمد أبو فارس، واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

جمال الخريشا، كامل العمري، د. ماجد خليفه، عبد الرحيم عكور، د. همام سعيد، د. احمد الكوفحي، ابراهيم الخريسات، عبد الرؤوف الروابدة، عاطف البطوش.

وتغيب بمعذرة كل من السادة الاعضاء: جمال الصرايرة، عبد السلام فريجات، فارس التابلسي، محمود هويل، محمد المعرعر. وحضر من السادة النواب: الدكتور عبدالله العكايله.

ونظرت اللجنة القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٢ قانون العفو العام.

وبعد دراسته دراسة مستفيضة، قررت اللجنة للموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزهبي

معالي رئيس المجلس: الاستاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

أن يكون نهائياً وإما أن لا يصدر على الاطلاق. والسبب أن رقابة السلطة التشريعية، مجلس الأمة، بكامله على الاحكام الواردة فيه غير واردة وغير مجدية إن تم إصداره بقانون مؤقت، ذلك أن صلاحية السلطة التشريعية بالرقابة على القانون المؤقت برفضه وبالتالي استكمال إجراءات بطلانه لا تشمل الحقوق المكتسبة وفقاً للمادة ٩٤/١ من الدستور، إذن كافة الحقوق المكتسبة بحكم الدستور لا تملك أن تغير بها شيئاً.

ويسبب أن قانون العفو العام صدر بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٥، قد رتب بكامل نصوصه حقوقاً مكتسبة لمن شملهم العفو العام فإن ممارسة السلطة التشريعية لحقها في رفض القانون يصبح عديم الاثر. وبذلك كأننا صادرنا حق السلطة التشريعية في إبطال أي قانون، لأن كل الاحكام تترتب وتصبح حقوق مكتسبة.

إن الغاية الاساسية كما هو معروف من قانون العفو العام، أي قانون عفو عام، هو صفح المجتمع عن الاشخاص الذين قد يقال وكما يقال بالفقه إنحرفوا عن جادة الصواب وارتكبوا جرائم بحق المجتمع. وهدف هذا الصفح هو إعطاء هؤلاء الاشخاص الفرصة للعودة الى المجتمع لتأدية دورهم فيه بنصوص يفترض أنه تأثرت بهذا الصفح بعد أن تآقت اليه.

وإذا كانت السلطة التشريعية هي الممثل للمجتمع والمحور الاساسي في الموافقة على التشريع أو رفضه أو تعديله كما تقول المادة ٩٤، فلا يجوز إصدار قانون مؤقت يتمتع على

مع تأييدي للقانون ولمضمونه إلا أن هناك التزام من الحكومة بعدم إصدار قوانين مؤقتة ولذلك أنا اسجل اعتراضي على إصدار قوانين مؤقتة مع موافقتي على ما جاء في هذا القانون. وأرجو أن تؤكد الحكومة هذا الالتزام مرة أخرى.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نبذا بمواد القانون.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون العفو العام لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: معالي الرئيس، هناك نقطة مبدئية تأتي في الاسم وفي كل مواد القانون تتعلق بهذا القانون المسمى بقانون العفو العام.

وهل حقيقة قانون العفو العام يحتل التوقيت؟ هل يجوز أن يرد، من حيث المبدأ، بقانون مؤقت؟ واضح من دراسة المادة ٩٤ من الدستور وقانون العفو العام نفسه، الواقع الدارس بأننا لا نريد أن أكرر هذه المادة بخلص الى أن القانون المؤقت مخالف للدستور وذلك لما يلي:-

كما قلت إن قانون العفو العام بطبيعته لا يقبل التوقيت، فهو، أي قانون العفو العام، إما

السلطة التشريعية أصلاً ممارسة حقها واقعياً برفضه. لو قلنا بدنا نرفض القانون ما أثر ذلك؟ هل نقول نعيد من اكتسب، وهو أمر ممنوع علينا بحكم الدستور.

وتزداد الخطورة أيضاً إذا علمنا أن الدورة العادية لانعقاد مجلس الأمة يفترض أن تكون في ١٠/١٠/١٩٩٢. كان يفترض أن تعقد قبل صدور هذا القانون المؤقت، قانون العفو العام.

ولكن تم إرجاء انعقاد هذه الدورة حتى ١٢/١٢/١٩٩٢، وتم إصدار القانون المؤقت خلال هذا الإرجاء. صحيح أن الفترة الزمنية التي تمارس فيها السلطة التنفيذية حقها في إصدار قوانين مؤقتة هي فترة عدم انعقاد المجلس أو حله كما يقول الدستور. لكن عدم الانعقاد نتيجة إرجاء عقد الدورة العادية ثم إصدار القانون قبل مدة وجيزة من الانعقاد في ١٢/١٢/١٩٩٢، يجعل الأمر مخالف للدستور. بل ويقطع بأن إصدار قانون العفو العام بقانون مؤقت هو أمر مخالف للدستور نصاً وروحاً أن المادة ١٩٤ من الدستور تشترط في القانون المؤقت أن يكون موضوعه الأمور التي تستوجب إجراءات ضرورية لا تحتل التأخير، في حين أن موضوع القانون لا ينطبق عليه حالة الضرورة المستعجلة التي لا تحتل التأخير.

وإن قيل أن هناك ضرورة مستعجلة، مع أنها غير موجودة لا تحتل التأخير فإن هذه الضرورة المستعجلة يمكن معالجتها وفقاً لأحكام الدستور إما بعفو خاص سنداً للمادة ٣٨ من الدستور التي تقول وللملك حق العفو الخاص وتخفيض العقوبة، وأما العفو العام فيقرر بقانون

خاص. أو يمكن معالجة هذا الأمر بدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد في دورة استثنائية سنداً للمادة ١٨٢ من الدستور التي تنص كما هو معروف وغير مقيدة دعواته من قبل رأس الدولة. يمكن أن يدعى بأي لحظة لطرح موضوع محدد على السلطة التشريعية.

يضاف إلى كل ما تقدم أن قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٥٠، الفقرة ١ منه تنص على ما يلي ويصدر العفو العام عن السلطة التشريعية كما ينص الدستور في المادة ٢٥ منه على أنه «تساط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلس الاعيان والنواب» وهذه النصوص الدستورية والقانونية باعتمادها وباجتهادي تفرض أن صدور قانون العفو العام الذي تتعارض طبيعته مع التوقيت، مرة ثانية لأنه يستغل كافة أحكامه بصدوره فقط، إذا يجب أن يصدر هذا القانون ابتداءً باسم الشعب عن مجلس الأمة. وبالنتيجة ولكل ما تقدم أرى أن القانون المؤقت المعروض علينا الآن، قانون العفو العام، مخالف للدستور وباطل ويجب إعلان بطلانه. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

استمعنا إلى هذا التحليل الفقهي القانوني بدستورية هذا القانون المؤقت، ولي في الواقع ملاحظات على ما ذكر وأنا لا أرى عدم دستورية هذا القانون.

المجلس.

ولذلك من حق الحكومة الآن أن تصدر قانوناً مؤقتاً ما دام المجلس قد أرجأت دورته العادية إلى ١٢/١. وأما أن الأمر لا يستدعي، كما ذكر سعادة الأستاذ الكريم، فأني اعتقد أن البلد كان في ظروف أمنية استدعت مثل هذا القانون المؤقت وكان على جانب كبير من الأهمية وحفظ سلامة الوطن وأدى خدمة له فلا ينبغي أن نقول بأن هذا القانون باطل بل هو صحيح. ولذلك أرى معالي الرئيس أن نناقش بقية المواد المنصوص عليها كما وردت من اللجنة. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

أنا لست من أنصار القوانين المؤقتة، حقيقة لست من أنصار القوانين المؤقتة ولست معها دائماً. لكن هذا القانون، قانون العفو العام، الذي بين أيدينا تم إعماله منذ اللحظة التي صدر بها، يعني بمجرد صدوره بعد ثانية انتهى.

يبقى إذا أردنا أن نجادل قانونياً أنا أتفق مع كثير مما قاله الزميل الأستاذ حسين، لكن القضية تتعلق بانفاذ القانون.

القانون نفذ وخرج من كان محكوماً أو من كان موقوفاً أو من لم يكن موقوفاً أو محكوماً أصبح عمياً بهذا القانون. لكن أود أن ألفت نظر المجلس الكريم أن آخر أربعة قوانين عفو عام، فقانون العفو العام رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ صدر

أولاً: - لأن القانون المؤقت لا يلغي دور السلطة التشريعية لأنه الآن معروض علينا وسنقول رأينا فيه الآن، ولنا حق التعديل فيه ولنا حق الزيادة كما لنا حق الانقاص مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التي ترتبت على هذه المواد بالنسبة لمن أفرج عنهم بموجب هذا القانون المؤقت. بمعنى أننا من حقنا الآن أن نزيد فيه وأن نقص منه وأن نعدل فيه.

إذن لم يلغ دورنا كسلطة تشريعية في هذا الموضوع، ودستورية القانون المؤقت منصوص عليها في الدستور. فإن أيضاً القوانين المؤقتة في غير هذا الموضوع إذا صدرت في غيبة السلطة التشريعية ولأمر نص عليها الدستور.

أصدرت الحكومة قوانين مؤقتة فأنا تنشأ عنها مراكز قانونية، لا يحق لمجلس النواب أن يلغي هذه الحقوق المكتسبة فيها إذا ناقش هذا القانون فيها بعد. لكن من حق المجلس أن يقول في القانون المؤقت بما يتلائم والأمور المستقبلية المترتبة على هذا القانون بعد إقراره أو إلغائه. ولذلك لم يلغ حقنا كسلطة تشريعية في هذا القانون المؤقت، هذه الناحية الأولى.

أما الناحية الثانية فباعتمادها أنه أيضاً من حق جلالة الملك دستورياً أن يرجى الدورة العادية للبرلمان، وقد صدرت الإرادة الملكية بذلك وحددت الدورة العادية في ١٢/١٢/١٩٩٢. وهذا يعني أن هذا المجلس لا يعتقد قبل هذا التاريخ حتى ولو بدعوة استثنائية، لأنه ليس منطقياً أن ندعى لدورة استثنائية في هذه الفترة التي أرحى فيها وهي دستورياً يمكن أن تكون دورة عادية لهذا

هذه من الأهل

هكذا من الأشهل

قانون مؤقت، وقانون العفو العام رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٧١ صدر قانون مؤقت، وقانون العفو العام رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣، أيضاً صدر قانون مؤقت، وقانون العفو العام رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ وهو آخر قانون عفو عام أيضاً صدر قانون مؤقت.

هذا الكلام لا يعني أنه حجة لكي يكون القانون مؤقت، لكن القانون يتعلق بقانون تم إعماله وإنفاذه.

النقطة التي وقفت عندها اللجنة القانونية هي نقطة أن العفو العام يجب أن يكون مفاجئاً، بمعنى أننا سنحيل مشروع قانون على مجلس النواب لمناقشة قانون العفو العام، قد يساعد هذا بشكل أو بآخر على ارتكاب العديد من الجرائم وخاصة جرائم «الشيكات»، يساعد فعلاً على ارتكاب هذه الجرائم. لأنه يمكن أعطي «١٠٠» «شيك» وأنا منتظر أنه يطلع بعد أسبوعين قانون عفو عام.

فحقيقة مثل هذا القانون يجب أن قانون مفاجئ ولا يعلم به أحد إلا عند صدوره حتى نخفف ونمنع ارتكاب الجرائم قبيل إصدار مثل هذا القانون.

من هنا سيدي الرئيس مع تمسكي بموقفي السابق بأنني ضد القوانين المؤقتة لكننا رأينا باللجنة بالاجماع الموافقة عليه للاعتبارات العملية التي ذكرت... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هذه المادة معروضة على المجلس الكريم، من يوافق على تسبيب اللجنة؟ موافقة كبيرة المادة ٢٢.

السيد المقرر:

المادة ٢- باستثناء ما نص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل تاريخ ١٩٩٢/١١/١١ سواء صدرت بها أحكام من المحاكم النظامية او المحاكم العرفية العسكرية او المحاكم العسكرية او محكمة أمن الدولة او أية محكمة خاصة أخرى او لم يفصل بها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على المادة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون المؤقت المادة ٣- تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تزول حالة الاجرام من اساسها وتسقط كل دعوى جزائية او عقوبة يحكم بها بما في ذلك رسوم المحاكم.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون المؤقت المادة ٤- لا يشمل هذا القانون: أ- جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو.

ب- الجرائم المنصوص عليها في القانون

الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨.

ج - الجرائم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣.

د - جرائم القتل العمد والقتل قصداً بالنسبة للفاعل والشريك.

هـ - جرائم هتك العرض والاغتصاب والخطف المقررة بالاكراه او العنف.

و - جرائم الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والعقاقير الخطرة وتعاطيها.

ز - جرائم السرقة والاختلاس.

ح - الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من قانون العقوبات.

ط - الجرائم المقررة خلافاً لاحكام قانون الجمارك.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة. عفواً تفضل استاذ انور.

السيد أنور الحديدي: المادة فيها أخطاء كثيرة.

معالي رئيس المجلس: ليش ما حكيت؟

السيد أنور الحديدي: رفعت يدي قبل التصويت.

معالي رئيس المجلس: ما نيهتني لها، على كل حال ايش الخطأ اللي عندك.

السيد أنور الحديدي:

ان المادة الرابعة من قانون العفو العام تتضمن أخطاء قانونية لا يجوز اقرارها.

١- فهي تنص في الفقرة (أ) على ان لا يشمل هذا القانون جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو.

ان جرائم التجسس الغيت من قانون العقوبات. وحل محلها الجرائم المنصوص عنها في قانون حماية اسرار ووثائق الدولة.

ان صياغة هذه الفقرة هي صياغة مخالفة للقانون وكان يتوجب ان تكون الصياغة بالنص التالي:-

أ - الجرائم الواقعة خلافاً لقانون حماية اسرار ووثائق الدولة.

ان بقاء الصياغة لهذه الفقرة كما اقترحتها اللجنة القانونية يعني ان جميع الجرائم الواردة في قانون حماية اسرار ووثائق الدولة مشمولة بالعفو العام. مع ما لهذه الجرائم من خطورة على امن الدولة وسيادتها.

٢- نصت هذه المادة في الفقرة «د» على ان لا يشمل هذا القانون جرائم القتل العمد والقتل قصداً بالنسبة للفاعل والشريك.

وقد اتبع ذلك صدور عفو خاص من جلالة الملك المعظم عن مجموعه كبيره من الاشخاص المحكومين بهذه الجرائم وغيرها ولما كان الهدف من العفو العام ومن عفو جلالة الملك المعظم الخاص هو تحقيق ما جاء برسالة جلالاته الى سيادة رئيس الوزراء من ان يشمل العفو العام كافة الاشخاص الذين اخطأوا ولأناحة فرصة رجوعهم الى المجتمع فاني اقترح ان تكون صياغة هذه المادة بالشكل التالي:-

لا يشمل هذا القانون جرائم القتل العمد



والقتل قصداً التي لم تتم المصالحة بها.  
لأنه عند وقوع المصالحة تنتهي كافة الحقوق الشخصية الناشئة عن الجريمة.  
٣- ان المادة الرابعة بكافة فقراتها نصت على ان لا يشمل هذا القانون الجرائم التي عدتها ولكنها لم تنص على (الشروع) ولا على (التدخل).

وهذا يعني ان الشروع في الجريمة والتدخل يشملها العفو العام مع انها لا يفلان خطراً عن الجريمة التامة فظالما ان هذه الجرائم غير مشمولة بالعفو العام فمن باب اولى ان لا يشمل العفو العام الشروع والتدخل.

٤- ان قانون العفو العام لا يحقق مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نص عليه الدستور.

فقد اعفى هذا القانون جرائم اعطاء الشيكات دون رصيد وجرائم الاحتيال واعطاء الشيكات دون رصيد لا تقل خطراً عن جرائم السرقة وخاصة اذا عرفنا ان ساحبي الشيكات دون رصيد لا يدفعون الحقوق موضوع هذه الشيكات اذا لم تكن هناك حماية جزائية للشيك اي اذا لم تكن هناك عقوبة لاعطاء الشيك دون رصيد ان هذه التفرقة ادت الى الاختلال بالمساواة وفي نفس الوقت الى ضياع حقوق المستفيدين من الشيكات. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، المادة ١٥٠.

السيد المقرر:  
المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٥- ليس في هذا القانون ما يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بالالتزامات المالية ولا من انفاذ الحكم الصادر بها.

قرار اللجنة القانونية  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:  
المادة كما وردت في القانون المؤقت  
المادة ٦- يحل سبيل الموقوفين والمحكومين ممن تشملهم احكام هذا القانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة او النائب العام لدى محكمة امن الدولة حسب مقتضى الحال الى مديري السجون مباشرة.

قرار اللجنة القانونية  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:  
المادة كما وردت في القانون المؤقت  
المادة ٧- رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة، القانون بجممله؟ موافقة.

- وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس-

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٢  
قانون العفو العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العفو العام لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - باستثناء ما نص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل تاريخ ١٩٩٢/١١/١١ سواء صدرت بها احكام من المحاكم النظامية او الدولة او اية محكمة خاصة اخرى او لم يفصل بها.

المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تزول حالة الاجرام من اساسها وتسقط كل دعوى جزائية او عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم.

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون:

أ - جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو.

ب - الجرائم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨.

ج - الجرائم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣.

د - جرائم القتل العمد والقتل قصداً بالنسبة للفاعل والشريك.

هـ - جرائم هتك العرض والاغتصاب والخطف المقررة بالاكراه او العنف.

و - جرائم الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والعقاقير الخطرة وتعاطيها.

ز - جرائم السرقة والاختلاس.

ح - الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من قانون العقوبات.

ط - الجرائم المقترنة خلافاً لاحكام قانون الجمارك.

المادة ٥ - ليس في هذا القانون ما يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بالالتزامات المالية ولا من انفاذ الحكم الصادر بها.

المادة ٦ - يحل سبيل الموقوفين والمحكومين ممن تشملهم احكام هذا القانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة او النائب العام لدى محكمة امن الدولة حسب مقتضى الحال الى مديري السجون مباشرة.

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف عريبات

هكذا من الأشهل

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٣. تقرير اللجنة القانونية حول مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون بينها.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم البند

٣٥ تقرير اللجنة حول مبدأ فصل السلطات الاستاذ رئيس اللجنة القانونية طلب رفع هذا الموضوع من هذا الجدول ويعاد اليكم في الجدول القادم إن شاء الله، سيعاد اليكم الاستاذ الزعمي تفضل.

السيد رئيس اللجنة: الحقيقة من العدل أن نقول أن هذا التقرير الذي بين ايديكم ليس تقريراً صادراً عن اللجنة، هو حقيقة ورقة مقدمة من رئيس اللجنة الى اللجنة وحددت جلسة أخرى لدراستها. فلذلك ستبحث في اللجنة ونأتي بتقرير متكامل حول هذا الموضوع.. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند ١٤٥.

السيد الأمين العام:

٤. تقرير لجنتا الشؤون الخارجية وفلسطين والأراضي العربية المحتلة تاريخ ١٩٩٣/١/٢٧ حول موضوع المبعدين الفلسطينيين.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر لجنة الشؤون الخارجية.

الدكتور محمد أحمد الحاج مقرر لجنة الشؤون الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم

التاريخ ١٩٩٣/١/

الموافق ١٤١٣/٨/

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اجتمعت لجنتا الشؤون الخارجية

وفلسطين والأراضي العربية المحتلة بمجلس

النواب يوم الاثنين ١٩٩٣/١/٢٥، برئاسة

دولة السيد طاهر المصري رئيس لجنة الشؤون

الخارجية، وبحضور سعادة السيد عبد الرحيم

عكور رئيس لجنة فلسطين والأراضي العربية

المحتلة ومقرري اللجنتين سعادة الدكتور محمد

أحمد الحاج وسعادة السيد بسام حدادين وحضور

أصحاب المعالي والسعادة السادة أعضاء

اللجنة:

عيسى مدانات، انور الحديد، الدكتور

عوني البشير، ابراهيم الغباشه، عبد الحفيظ

علاوي، الدكتور محمد عضوب الزين، الشيخ

عبد الباقي جمر، الدكتور احمد عناب، محمد

الازايدة، عطا الشهبان، الدكتور عبد الله

النسور، عبد الرؤوف الروابده، ذيب انيس،

جمال حداد، عبد العزيز جبر، احمد الكفاوين

والشيخ عبد المنعم ابو زنت.

وتغيب بمعذره اصحاب السعادة السادة:

الدكتور محمد أبو عليم والدكتور حسني

الشياب.

كما تغيب بدون عذر اصحاب المعالي

والسماحة والسعادة السادة: الشيخ علي الفقير،

٤. تكليف رئيسي لجنتي الشؤون الخارجية وفلسطين والأراضي العربية المحتلة بالاتصال مع رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني للتنسيق والتشاور معهم في سبيل دعم قضية المبعدين الفلسطينيين.

٥. تشكيل لجنة متابعة دائمة من رئيسي ومقرري اللجنتين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس لجنة فلسطين رئيس لجنة الشؤون والأراضي العربية المحتلة الخارجية

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام استاذ حسني.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس، ورد في التقرير اسمي على اعتباري متغيب بعذر، الحقيقة سبب التغيب انني لم أبلغ بالاجتماع، وقد أبلغني بعض الاخوة في الامانة العامة عن الخطأ الذي وقع بعدم التبليغ.

أرجو تصحيح ما ورد في التقرير بهذا لأنني لم أبلغ، وأرجو أيضاً من الاخوة في الامانة العامة أن لا يكرروا مثل هذا الخطأ.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ أبو زنت.

أصوات: عضو لجنة.

معالي رئيس المجلس: الدكتور همام

سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن

الرحيم.

يوسف العظم، سعد هائل السورور، الدكتور قسيم عبيدات، الدكتور سعد حدادين، حمزه منصور، وعيسى الرميوني.

وخصص الاجتماع لمناقشة موضوع المبعدين الفلسطينيين الى أراضي لبنانية تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي.

وبعد المداولات، تقرر رفع التوصيات التالية اليكم:

١. متابعة قرارات مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الطارئ الذي انعقد في عمان بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠، حول المبعدين الفلسطينيين، والاتصال مع رئيس الدورة الحالية للاتحاد البرلمانات العربية بهدف التنسيق معهم حول تكثيف الجهود، وحث الحكومات العربية والمجتمع الدولي على اتخاذ مواقف واضحة تجاه قضية المبعدين وتطبيق قرار مجلس الامن رقم (٧٩٩).

وتوصي بان يقوم وفد نيابي بزيارة الى رئيس الدورة الحالية للاتحاد.

٢. يشكل مجلس النواب وفداً برلمانياً ويسعى لتأليف وفد برلماني عربي مشترك للتحرك على الساحة الدولية، خاصة زيارة البرلمان الاوروبي للتأكيد على ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم (٧٩٩) ودعوة المجتمع الدولي للضغط لاعادة المبعدين فوراً الى وطنهم ودعوتهم لرفض ازدواجية المعايير في تطبيق قرارات مجلس الامن والشرعية الدولية.

٣. التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية في الصف الفلسطيني لتوجيه كل الجهود ضد العدو الصهيوني المحتل.



معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر

اللجنة.

أعتقد أن موضوع التبليغ لا علاقة للرئيسي للجبين به فهو يتعلق بالأمانة العامة، ومأعره أن الأمانة العامة أرسلت بركات للجميع. أما إذا كانت هنالك برقية لم تصل للظروف ما فهذا أمر آخر .. شكرًا.

السيد الأمين العام: نعم معالي الرئيس، الحقيقة التي حدثت هو أنني أبلغت بالهاتف مباشرة بعد اجتماع اللجنتين الكريمتين وذلك من خلال دولة الأستاذ طاهر المصري رئيس لجنة الشؤون الخارجية، وقد أبلغني بالنص بأن هناك إمكانية لاجتماع لجنتي الشؤون الخارجية ولجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة. وقد طلب مني إبلاغ السادة أعضاء اللجنتين بالاجتماع المشترك والذي يقع في الساعة العاشرة من اليوم المذكور.

وقد قمت بإبلاغ ذلك مباشرة الى مدير  
شؤون الادارية في مجلس النواب واتفقنا على  
من البرقية وارسلت في زمن قياسي ، يعني في  
ذلك الوقت بأقل من عشرة دقائق . أما أنها لم  
تصل الى بعض السادة والاخوان النواب  
الحقيقة لا أعلم بذلك .. وشكراً سيدي  
رئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ  
على الفقير.

الدكتور علي الفقير: ايضاً انا اسجل عتي على الامانة العامة وعلى رئيسي اللجتيين اللذين اجتماعا ودعيا النواب لحضور جلسة مشتركة، حيث لم ابلاغ بهذا الاجتماع ولم تأتني بقرية. إنما انا كنت قادم لهذا المجلس فوجدت عدد من النواب قفلت ما الامر؟ فقالوا فيه لجنة مشتركة وكنت مرتبطاً بأمر آخر قفلت لا اعلم. واحتجاجاً على عدم إعلامي لم احضر هذه اللجنة المشتركة، لانني لم ابذل بذلك ابداً.

الامر الثاني، إنطلاقاً من إيماني بأن كل هذه الوفود لن تجدي نفعاً ولن تفيد. فاني اقترح أن توضع نفقات هذه الوفود المقترحة لترسل الى عائلات المبعدين، فهو أنفع وأفضل... وشكراً.

السيد الامين العام: (٣٧) من (٥٧).

السيد الامين العام: (٧) اعلام المجلس  
باسماء الراغبين في الانتساب الى لجنة متابعة  
لتعيينات في الوزارات والدوائر الحكومية  
شركات القطاع العام.

معالي رئيس المجلس : هذا البند هو تقرير من اللجنة الخاصة المكلفة من هذا مجلس الكريم، تفضل استاذ مطير. إذا منحتم نستعم الى تقرير اللجنة الخاصة ففصوص التعيينات.

السيد مطير البستنجي : إجتماع السادة النواب المتطوعين لبحث قضايا التعيينات يوم السبت ١٩٩٣/١/٦ برئاسة معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات رئيس المجلس . وقد دار نقاش موسع بين السادة النواب تمحور حول الامور التالية .

أولاً:- الية عمل اللجنة التي ستكلف بهذه المهمة .  
ثانياً:- تم بحث القواعد والاسس التي تعتمد لدى:-

أ - ديوان الخدمة المدنية .  
ب - لدى المؤسسات العامة .  
ج - لدى البلديات .

د - ثم لدى شركات القطاع العام.

رابعاً:- وجرى نقاش حول عدد الاعضاء المتطوعين، وعددهم ثمانية عشرة، ومشاركة السادة الوزراء في هذا الموضوع.

وقد ارتأت السادة النواب بأن هذا العدد منافع للترجى نحو تشكيل عدة لجان فرعية لاتمام العمل ضمن فترة زمنية مقبولة وقبل انتهاء الدورة العادية الحالية. ليصار الى إطلاع المجلس الكريم على نتائج الاعمال وتقرير ما يراه مناسباً على ضوء ذلك.

خامساً:- وقد تم في الجلسة اختيار معالي السيد محمد عضوب الزين رئيساً للجنة ومطير البستنجي مقرر لها .. وعليه يرجى العلم واتخاذ القرار المناسب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: إخواني هذا  
المجلس الكريم قرر تشكيل لجنة خاصة لهذا  
الموضوع وقرر أن يفتح الباب لمن يتطوع للعمل  
في هذه اللجنة.

سجل ثمانية عشر نائب، الاخوة يقولون  
أنهم بحاجة الى هذا العدد والسقف اتفق عليه  
أن يكون «٩٩»، الآن عندنا «١٨». اللجنة

۱۰۱۱



تنسب أن يبقى العدد «١٨» لتقسيم الآخرة على لجان فرعية خاصة تتوزع العمل وتسرع في الإجابة لطلب المجلس.

ما هو معروض عليكم فقط، أولاً العلم بما تم كتفريز أولي، وثانياً أن يرفع سقف اللجنة من «٩» إلى «١٨» حسب رغبة اللجنة وإعلامكم بأن هناك تشكيل لرئيس ومقرر لهذه اللجنة.

المطلوب الآن بحث الموافقة على سقف اللجنة أن يكون «١٨» بدل «٩». الأستاذ عبد العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أن توجه المجلس كان أن لا يكون وزير في هذه اللجنة، ذلك لأن الوزير مشارك في هذه التعيينات.

فكيف يكون هذا وهو على تساؤل وعمل سؤال؟ فالحقيقة المجلس كان توجهه أن لا يكون وزير في هذه اللجنة.

ثانياً: اللجنة تكون «٩» كما أقرها المجلس، ولذلك الالتفاف على قرار المجلس أرجو أن لا يكون.

ولذلك أرى أن تكون اللجنة من «٩» وأن لا يكون فيها وزير مع احترامي لجميع الوزراء .. وشكراً.

أصوات: نثي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اخواني حقيقة هناك من اقترح أن لا يكون وزير في اللجنة وثني على الاقتراح ولكنه لم يتخذ قرار، ولهذا درس

الاخوان هذا الموضوع ووجدنا أن هذا العمل لا يليق أن يتهم فلان بخول أن يكون في لجنة وفلان غير خول، هذه واحدة.

الثانية أننا الآن نستأذن المجلس أن نرفع سقف العدد إلى «١٨» لكي يتم إنجاز العمل بمدة أقل. هذا هو المطروح، لم يتخذ المجلس قراراً غير ذلك.

هل يوافق المجلس الكريم على رفع السقف إلى «١٨»؟ يا سيدي شوية، ما فيه نقطة نظام، ما صار شيء. تفضل استاذ حسني نقطة نظام.

الدكتور حسني الشيباب: أرجو أن تعطيني ولا تتبرم من طلبي عند إثارة نقطة نظام، هذا حق لأنه نقطة نظام وأرجو أن يتسع صدرك لإثارة نقاط النظام.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي تفضل لكن أرجو أن تكون نقطة نظام.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس سأثير نقطة النظام، هناك قرار تم عليه تصويت بأن يكون السقف هو «٩»، وهنا نحن نعارض أو ننقض هذا القرار. هناك توجه، أوضح نقطة أخرى ربما ليست نظامية، ساد توجه مع احترامي لكل الاخوة النواب الوزراء، طرح ما تفضلت به معالي الرئيس بأن أثير توجه في المجلس، ما هو ناقص في تقرير اللجنة، إن سمح لي مقررهما هو أنه عندما بحث هذا الموضوع في اللجنة أثير بالإضافة إلى الاعتراض على وجود الوزراء، أثير أيضاً أنه من أجل حماية وحفظ كرامة كل الاخوة النواب وهم بنفس

الحق متساوون. لكن عندما تبحث اللجنة موضوع تعيينات لوزارات قد أشغلوها ينسحبون من بحث اللجنة لوزاراتهم ... معالي رئيس المجلس: هذا ليس من نقطة النظام.

الدكتور حسني الشيباب: في التقرير معالي الرئيس، أنا أثيرها في التقرير. معالي رئيس المجلس: استاذ حسني لا نناقش الموضوع، أنت تتكلم عن نقطة نظام. الدكتور حسني الشيباب: هذه نقطة نظام.

معالي رئيس المجلس: أرجوكم نقف عند نقطة النظام وسأرد على نقطة النظام الآن.

الدكتور حسني الشيباب: ليس موجود في التقرير مع أنه أثير هذا في اللجنة وتم عليه الاتفاق .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: إذا سمح لي الاستاذ حسني وأنا أرجو أن يتسع صدر الاستاذ حسني والمجلس الكريم لتحديد ما هي نقطة النظام.

أولاً، وهذه المحاضر موجودة لم يتخذ قرار بشأن منح الوزراء، وأنا التزم بالقرار وليس بالاقترح، هذه واحدة.

إذا سمحت ليس هناك نقطة نظام في هذه النقطة.

ثانياً: لماذا عدنا إلى المجلس لنعرض عليه تنصيب اللجنة ونحن قلنا أن هناك قرار ب «٩» كسقف، ونعود الآن إلى المجلس الذي اتخذ

القرار نستأذنه أن يعدل القرار ليكون كذا بدل كذا؟ أين نقطة النظام في هذا الموضوع؟ هذه نقطة نظام غير صحيحة، لأنني أعود إلى المجلس واستأذن المجلس أن يعدل قراره، أين الخطأ؟ هذا كلام غير صحيح.

ولهذا إخواني هل توافقون أو لا توافقون على هذه النقطة، ليس هناك على جدول الاعمال إلا هذه النقطة. من يوافق على أن يصبح العدد كما طلبت اللجنة المكلفة؟ رجاء رفع الأيدي.

اللجنة تنسب لكم ذلك، إما أن تقبلوا أو ترفضوا القرار لكم. من يوافق على أن يبقى السقف «٩»؟ من يطلب أن يكون السقف «٩»؟ كان؟ من يطلب أن يكون السقف «٩»؟

يا اخوان ليس هناك مانع حتى نرى من مع «٩» ومن مع شيء آخر، يعني عجيب نقاط النظام هذه التي تطلع فيها.

من مع أن يبقى العدد «٩»؟ الأولى «٢٩» والثانية «٢٦»، ماذا يقر المجلس الكريم؟ «٢٩» توافقوا عليها؟ وأنا مع أن تبقى «١٨» وشكراً لكم، تبقى «١٨» ومع قرار اللجنة.

السيد الأمين العام: (٨) ما يجد من اعمال. لا شيء. (٩) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة إلى صباح يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً.

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف مريبات

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

هكذا من الأهل